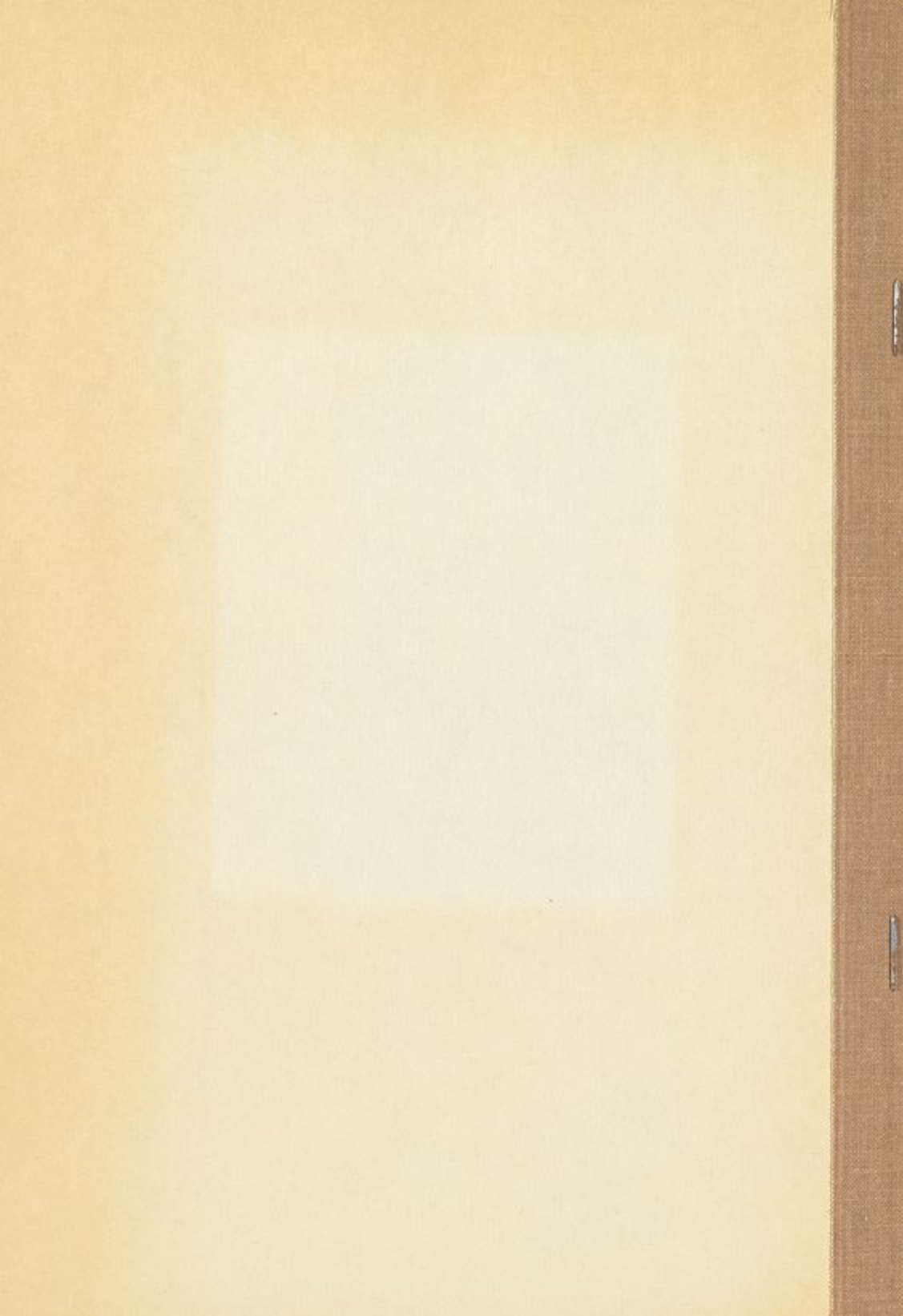


THE LIBRARIES
COLUMBIA UNIVERSITY

INTERNATIONAL
AFFAIRS
LIBRARY





CoP (17)

وزارة الاعلام
السلسلة الاعلامية

هادي طعمت

Inform. Aff.
DS
70
.I7
6

الخليج العربي

في الاستراتيجيات الاستعمارية
والبريطانية خاصة

مدينة
المكتبة المركزية
جامعة بغداد

الخليج العربي في الاستراتيجيات
الاستعمارية والبريطانية خاصة

8-28-74 9/22

وزارة الاعلام
مديرية الاعلام العامة

الحاج العربي في السرايحيك المعمارية والبريطانية فاصحة

هادي طعمة

مقدمة

في هذه الظروف العصيبة التي تمر بها الامة العربية منذ سنة ١٩٦٧ خاصة ، وهي تجابه بصمود عظيم ومهيب ، هجمات الصهيونية المسعورة ومن ورائها قوى الامبريالية العالمية التي تدعمها وتمونها بكافة اسلحة الفتك والدمار ، تقف الثورة الفدائية - في الوقت نفسه - بمواجهة اقصى المحن والجرائم التي ترتكبها الرجعية المحلية العميلة وزمرتها المسلحة ، والتي لم يسبق لاية ثورة في العالم ان كابدت مثل هذا الصراع الشرس والرهيب ، ومع كل هذه القوى المعادية والمستكلبة ٠٠ في هذه الظروف بالذات وقوى التحرر العربي التقدمي منهمة في التصدي لكل تلك الهجمات الامبريالية الصهيونية ومؤامراتها الرجعية ، انبثقت بشكل بارز وحاد ، قضية الخليج العربي ومسألة تقرير (مصريه) لاسيما بعد اعلان بريطانيا عن عزمها على سحب قطعاتها العسكرية منه ، فانصبت الاطماع الاستعمارية الجديدة المتمثلة بشاه ايران وزمرته الرجعية العميلة في طهران ، سالكة الى حد كبير ، الخطوات التي اتبعتها الصهيونية في الاستيلاء على القطر العربي الفلسطيني . وذلك بارسال شراذم الايرانيين المرتبطين بسياسة الشاه ، للتغلغل في بلدان الخليج العربي والسيطرة على اهم قطاعاته الاقتصادية ، التجارية منها والزراعية - من الناحية - والاستحواذ على حركة العمل فيه - من ناحية اخرى - عن طريق تهيئة الايدي العاملة المنافسة للعرب والمستعدة للقبول بالاجور الزهيدة التي توافق مطامع ارباب العمل ، سواء في الشركات الاستعمارية ام في مجالات العمل الاخرى التي تهيؤها رؤوس اموال البرجوازية الناشئة هناك .

ومثلما حدث في فلسطين اثناء وجود الاستعمار البريطاني فيها ، ان السياسة البريطانية كانت وراء عمليات العصابات الصهيونية تمدها بالاسلحة ، وتزودها بالخبرات والمعلومات التي تمكنها من

السيطرة على بعض بقاع فلسطين وتمهيدا لاحتلالها بعد أن يتم اجلاء القوات البريطانية عنها ، فإن السياسة البريطانية ما زالت هي ذاتها في الخليج العربي ، وان اختلفت شيئا ما عما حدث في فلسطين من أعمال صهيونية مجرمة . الا أن الهدف يبقى واحدا في كلا المنطقتين ، وهو تقديم بريطانيا لبلدان الخليج العربي - او بعضها على الاقل - هدية للاستعمار الجديد المتمثل بالرجعية الإيرانية وسياساتها العدوانية ، ليس فقط عن طريق تشجيع هجرة الإيرانيين المنظمة الى هذه البلدان العربية ، وادعاء ايران بعائدية جزء منها ، والتشكيك بعروبيتها ، بل ودفع هيئة الامم المتحدة الى القيام بالاستفتاء على ذلك - كما حدث ازاء البجرين خلال الاشهر الاولى من هذا العام ١٩٧٠ . وأكثر من ذلك ، اقران حكم الشاه لتلك الادعاءات ، باستخدام القوة لغرض الاستيلاء على جزيرة (ابو موسى) وجزيرتي طناب الكبرى والصغرى ، والتي هي على صغرها وقلة عدد السكان القاطنين فيها - تتمتع بموقع ستراتييجي مهم في الخليج ، حيث يهيء وجودها في عرض المياه وعند المدخل الشرقي للخليج ، ليجعلها بقعا وقواعد مهمة لممارسة الرقابة على سائر التحركات في هذه البقعة الحساسة من العالم .

ومع ان بلدان الخليج لم تشهد لحد الان أية عملية عصابات من جانب المهاجرين الإيرانيين ، بقصد اجلاء الوجود العربي من هذه الامارة أو تلك من امارات الخليج ، كما وقع في فلسطين أيام الاحتلال البريطاني ، الا انها تواجه بجانب تلك التحركات الانفة الذكر ، مخططا ايرانيا تعده المصالح الانجلو امريكية المشتركة ، على الصعيدين السياسي والعسكري ، بحيث يهيء للامبريالية العالمية ، القضاء على احتمالات نشوب الثورة العربية في هذه المنطقة الستراتييجية والمهمة من الوطن العربي ، وعلى امكانية تعريض المصالح الامبريالية للخطر المحقق في حالة تسلم حركة التجرد العربية لزام الامور في بلدان الخليج فتسترجع - من ثم - مصادر خيراتها وثرواتها الغزيرة من قبضة الاحتكارات الاستعمارية ترى ، هل ستشهد منطقة الخليج العربي ، حالة غزو مماثل لما حدث في فلسطين ، قبل وبعد سحب بريطانيا لقواتها المتواجدة هناك ؟ .

هذا ما سنجيب عليه في الفصل الاخير من فصول بحثنا هذا .
وهذا الجهد المتواضع الذي اضعه بين ايدي القراء ، انما
هو محاولة للتعريف بأهمية و استراتيجية الخليج العربي من خلال
عمليات الاحتلال التي تعرض لها في الماضي القديم ، ومن خلال
حركة صراع الدول الاستعمارية ، منذ نشوء الاستعمار وحتى
الآن .

والى جانب أن هذا البحث هو في بعض منه ، حصيلة
المؤلفات المذكورة في الصفحة الخاصة بالمصادر ، فهو كذلك ، في بعضه
الآخر ، حصيلة دراسات كثيرة ظهرت في الصحافة العربية والاجنبية
اليومية منها والدورية ، خلال السنة الماضية والنصف الاول من
هذه السنة .

وهذه الدراسات محفوظة في قسم المعلومات (الارشيف)
بديوان وزارة الاعلام ، في الملف رقم ١ الضخم ، ورقم ٥ . هذا
علاوة على المعلومات الاخرى التي توفرت لدي أثناء المطالعات .
ثم ان هذا البحث الذي يخرج دون ما كنت
أرجو له ان يخرج فيه ، وقبل هذا التاريخ بالذات ، قد صادف
الكثير من المعوقات والمصاعب ، واكاد أقول
المصائب التي مدت اليه يدها فأتلفت بعض مادته الرئيسية التي
استقيتها من تلك المؤلفات والدراسات ، كما طمست بعضاً من
اسماء مصادرها . لهذا ، فلم أستطع - مع شديد الاسف - الإشارة
الى المعلومات المتبقية لدي من هذه المصادر ، فأضطرت الى الاكتفاء
بذكر مصادرها في الصفحة الخاصة بها ، واضعاً ايها ضمن تسلسل
أهمية تزودي منها . فمعدرة .

المؤلف

مدخل في أهمية الخليج العربي قديمًا وحديثًا

إذا كان مركز الوطن العربي
الجغرافي الممتاز وثرواته الوفيرة قد
جعلته منذ أقدم العصور ، على
جانب كبير من الخطوة والاهمية في
عالم الحرب والسياسة والمواصلات
والحضارة ، بحكم وقوعه على مفترق
طرق عظيمة الاهمية ، فإن منطقة
الخليج العربي التي تشغل مكانا
رئيسيا بين مجموع الاطراف
الستراتيجية للوطن العربي الكبير ،
تشكل احدى اهم تلك الاطراف ،
نظرا لكونها تسيطر - بنوع خاص -
على الطريق البحري الذي يربط بين
آسيا وأفريقيا وأوروبا •

والتقاء مياه الخليج العربي بمياه البحر الاحمر ، يؤلف ذراعين
طويلين يحدهما المحيط الهندي من الشمال ، ويحضنان شبه

الجزيرة العربية ، كما يلتقيان بأهم بحر داخلي في العالم ، هو البحر الابيض المتوسط .

وكما كانت منطقة الخليج بحكم موقعها هذا ، مهدا للنشاط الانساني الذي شمل - منذ قرون موعلة في القدم - كافة الميادين الحضارية والتجارية والثقافية والسياسية التي كانت معروفة يومذاك بين شعوب شرق آسيا وأفريقيا والعالم العربي ، حيث كان سكانها - كما يقول أمين الريحاني - أول من رفعوا شراعا في البحار ، ومارسوا الملاحة وأتقنوا علمها حتى أصبحوا الصلة بين الشرق والغرب ، كذلك كانت مسرحا للاطماع والغزوات الخارجية التي تعرضت لها هذه المنطقة عبر قرون عديدة ، ومن قبل أقوام مختلفة .

ففي القرن السادس قبل الميلاد ، شهدت أول هجوم فارسي واسع النطاق أدى الى احتلال الخليج في عام ٥٣٨ ق م .
والمصادر التاريخية التي تحدثنا - مثلا - (*) عن المنافسات السياسية بين الامبراطوريتين الكبيرتين اللتين كانتا قائمتين انذاك وهما الامبراطورية الفارسية والامبراطورية اليونانية ، تحدثنا كذلك عن أنه حدث في القرن الرابع قبل الميلاد ، ان معطيات تلك المنافسة الضارية ، نبهت الاسكندر المقدوني الى الاهمية البالغة التي تتمتع بها منطقة الخليج العربي . وذلك حين قال في مجلس قواده : انني لا أستطيع تأمين مقامي في مصر ، اذا كانت للفرس السيطرة على هذه المنطقة البحرية .
وإذا كان هذا القول يكشف لنا عن مدى أهمية منطقة الخليج العربي من ناحية موقعها الاستراتيجي ، وهو جانب واحد فقط من مميزات المنطقة ، فان هناك جانبا آخر يوازيه في الاهمية ، وهو الذي يتمثل لنا في الحركة التجارية الواسعة التي تمر عبر الخليج ، وما تدزه على سكانه من أرباح كثيرة .
ويوضح لنا ذلك (نياركوس) قائد اسطول الاسكندر نفسه ،

وذلك بعد الجولة الاستطلاعية التي قام بها في عام ٣٢٤ ق م . من مصب نهر الهندوس حتى بلغ شط العرب ، والتي استغرقت مائة

(*) فقد تعرض الخليج العربي قبل ذلك التاريخ ، الى غزوات عديدة . منها في عهد سرجون الاكدي سنة ٢٣٦٠ ق م ، ومنها على عهد سرجون الاشوري سنة ٧٢٢ ق م وابنه سنحاريب في عام ٦٨٩ ق م . وقد تركزت هذه الغزوات على البحرين التي تحتل مكانة هامة في المنطقة .

وثلاثين يوما ، تنفيذنا لاوامر الاسكندر ورغباته في احتلال الهند ، حيث وضع « تقريرا قيما عن اهمية التجارة بين بلاد البحر الابيض المتوسط ، والخليج ، وطريق الفرات ، في التجارة مع الهند » .
ولعلنا لا نفيد كثيرا من ذكر أنواع السلع التي كانت تشكل أساس الحركة التجارية بين تلك الاقطار ، أبان القرن الثالث قبل الميلاد ، بالنظر الى كونها - وفقا لمقاييس القرن العشرين خاصة - قد فقدت قيمتها واهميتها التي كانت عليها يومذاك الا أن الشيء الذي لم يفقد قيمته في منطق هذا العصر ، بل لعله لم يكتسب اهميته الحقيقية الا فيه ، هو النفط الذي كان معروفا ، وان لم يكن بهذه التسمية ، والذي أصبح في هذا القرن ، المحرك الرئيسي لعجلتي الصناعات والحرب معا .

فقد تحدث عنه مؤرخو القرن الثالث قبل الميلاد ، ووصفوه بـ « السائل الاسود الذي يشعل المصابيح في بابل » .
وتبعنا لتلك الاهمية التي تميزت بها هذه المنطقة من الوطن العربي ، فقد ظلت الاطماع منصبة عليها ، وظلت الحروب دائرة فيها .

فكما أقصى الاسكندر النفوذ الفارسي عن الخليج ليحل النفوذ الاغريقي محله ، استطاع الفرس بعد وفاته وخمول الذين جاؤوا من بعده ، أن يفرضوا سيطرتهم على المنطقة مجددا .
ولكن الثورة التي قادها زعماء جزيرة هرمز ضد التسلسل الفارسي ، مكنت سكان الخليج في منتصف القرن الثالث قبل الميلاد ، من أن يستقلوا ببلادهم بعيدا عن السيطرة الفارسية وطغيانها .

ومنذ ذلك التاريخ ظلت منطقة الخليج العربي بعيدة عن النفوذ الاجنبي بكافة اشكاله ، مدة تزيد على الاربعة قرون متوالية .
فقد حدث في عام ٢٢٠ م أن غزا الفرس ، أيام الامبراطورية الساسانية ، الشاطيء الغربي للخليج - وهو الشاطيء العربي - واقصوا حكام البحرين العرب ليحلوا مكانهم ابن الملك الساساني واليا عليها . ومن هناك انحدر الفرس الى عمان وبقيت المناطق المتاخمة لها من الجنوب .

ومع مطلع القرن التالي ، أعاد العرب الكرة على المنطقة ، وأزاحوا النفوذ الفارسي منها ، وبسطوا سلطانهم عليها من جديد .

ولكن الهجمات الفارسية المعاكسة والطامعة في الاستحواذ على مكانة وخيرات الخليج ، لم تنقطع الا في السنوات الاولى لقيام الدولة العربية الاسلامية ، حيث قوض العرب المسلمون ، الدولة الفارسية وأنهبوا بذلك كل الاطماع الاستعمارية للفرس والتي ظلت خامدة على مدى ما يقرب من ثلاثة عشر قرنا متواصلة . ولم يتهيأ لها ان تظهر للوجود ، الا في السنوات القليلة الماضية ، حيث وجد ملوك ايران وحكامها ، في ضعف العرب وتمزق قواهم ووقوع غالبيتهم تحت السيطرة الاستعمارية ، الظرف الملائم للاعلان عن النوايا الفارسية الاستعمارية ، رغم ان الساحل الشرقي للخليج والمتصل بالاراضي الايرانية ، كان الى زمن قريب في يد شيوخ القبائل العربية التي كانت تبسط حكمها فيها والتي ما زالت هناك .

وكثيرا ما كان يحدث تبادل الحكم بين تلك القبائل ، على هذه المنطقة أو تلك من الساحل الشرقي .

لقد ظلت بلدان الخليج العربي ، منذ التحرير العربي التام لها ، بعيدة عن كل شكل من أشكال السيطرة الاستعمارية ، حتى مطلع القرن السادس عشر الذي شهد أولى البوادر الاستعمارية ، مع مجيء الغزو البرتغالي للبحرين في عام ١٥١٤ بقيادة (بدر البوكريك) الذي استطاع قبل ذلك وفي عام ١٥٠٧ بالتحديد أن يحتل جزيرة هرمز الاستراتيجية .

ومن البحرين التي اتخذها البرتغاليون قاعدة للوثوب على بقية بلدان الخليج العربي ، انحدر هؤلاء الى المنامة في قطر ، مشكلين بذلك بداية النفوذ الاستعماري الاوربي الذي تعاقب على الخليج العربي خلال القرون الاربعة الماضية التي أحرز الانجليز في أثنائها قصب السبق في التسلط والتحكم بالمنطقة ، على سائر اطماع بقية البلدان الاستعمارية الاخرى .

ذلك أن البرتغاليين والانجليز لم يكونوا الطرف الوحيد الذي اتجه بأسطوله البحري نحو استعمار الخليج العربي . فقد كانت هناك أساطيل دول اخرى ، كالاسطول الهولندي الذي سبق مجيء الاسطول البريطاني بسنوات والذي حل في عدة اماكن من المنطقة ، كما كان هناك اسطول الفرنسيين ايضا .

على ان تلك الحقبة التي شهدت التضارع الاستعماري للدول المذكورة ، لم تكن خالصة لتعاقب نفوذ وتسلط هذه الدولة أو تلك

بل كانت تتخللها عهود حكم عربية بين حين وآخر في بقاء الشاطئين
الشرقي والغربي للخليج العربي . ذلك ان عرب الخليج - شأنهم
شأن سكان امارات ساحل عمان الذين يصفهم المؤرخون الغربيون ،
ومنهم جان جاك بيري ، بأنهم « عرب أشداء » ، مقاتلون بواسل ،
ولطالما ذادوا عن حياضهم وقاوموا الغزاة الذين حاولوا اغتصاب
البلاد ، ايرانيين كانوا ام برتغاليين ام هولنديين ام فرنسيين ام
انجليز .

« ولقد تمكنوا بفضل صمودهم هذا ، من المحافظة على استقلالهم
الى ان أتى الغزو الانجليزي المتواطيء مع السلاطين المحليين
المرتشين . فكان لانجلترا ان تضع أقدامها في هذه المنطقة ،
فاستعمرتها تحت اسم (الحماية) وعقدت معاهدات مع الشيوخ
والامراء تنص على ذلك » .

على أن الجدير بالالتفات إليه أبان القرون الثلاثة التي تحقق
للانجليز خلالها كل ذلك وهي القرون المحصورة بين بداية السابع
عشر ونهاية التاسع عشر - هو ان التحرك الاستعماري البريطاني
كان مطبوعا بالخشية والتوجس من الاصطدام المباشر مع العرب ،
تقاديا لما قد يجره هذا الصدام من استنفار لقوى القبائل العربية
الموزعة على امتداد ساحلي الخليج ، مما يحدها على الوقوف في
وجهه جبهة واحدة . الامر الذي قد يعرضه ، ليس فقط الى فقدان
المواقع الاولى التي استطاع دخولها ، بل وتعرض وجوده الى الهزيمة
النهائية من المنطقة .

لذلك ، فقد عمد رجال الاستعمار البريطاني ، الى اتباع سياسة
النفس الطويل والتحريك الخفي المستمر أولا بما أسماه بالغايات
التجارية المحضة ! وبمعاهدات (السلام) التي عقدتها بريطانيا
بصورة خاصة مع حكام دويلات الخليج التي كانت قائمة حينذاك
- نانيا - والتي أعقبتها - ثالثا - معاهدات التجريد من السلاح
والتكبير بقيود السياسة الاستعمارية البريطانية ، فالاحتلال
العسكري بعد ذلك - رابعا .

ومما يجدر ذكره هنا أيضا ، هو ان الولايات المتحدة الامريكية
لم تكن بمنأى عن أجواء المنافسات الاستعمارية القائمة بين القوى
التي ذكرناها بل كانت هي الاخرى تطمع في التغلغل الى هذه
المنطقة الحيوية من العالم والسيطرة عليها .

ولكن حركة الاستعمار البريطاني التي كانت يومذاك في غاية نشاطها والتي فاقت تحرك سائر الدول الاستعمارية الاخرى ، اضافة الى وجودها الذي يعد عريقا بالقياس الى البداية الاولى لتحرك الولايات المتحدة الامريكية في عام ١٨٢٣ حيث عقدت اول اتفاقية لها مع سعيد بن سلطان - حامي مسقط - كل ذلك جعل الحكومات الامريكية التي تعاقبت منذ ذلك التاريخ وحتى في اثناء الحرب العالمية الثانية ، تميل الى اعتبار المنطقة العربية من الشرق الاوسط - باستثناء الجزيرة العربية وفلسطين - وعلى حد قول المؤرخ الامريكى هيرويتز - منطقة بريطانية من ناحية المسؤولية السياسية والستراتيجية .

ولكن برغم اعتقاد حكومات الولايات المتحدة هذا وجدناها تسارع في ذلك التاريخ الى عقد تلك الاتفاقية التي وان كانت هي الوحيدة بالنسبة لها ، وتحت ستار المودة والتجارة مع سلطنة مسقط ، الا ان الغرض منها كما هو واضح ومنصوص عليه في بنود الاتفاق ، ان « تمنح حق المرور والاقامة لرعايا الولايات المتحدة في مسقط ، وتبيح ارسال الممثلين الامريكيين التجاريين الى هذه البلاد » من ناحية أولى ، وان تمنح - من ناحية ثانية - حق تعيين وكيل - اى قنصل - للولايات المتحدة الامريكية في البلاد الخاضعة للسلطان . وذلك كمقدمة لممارسة استعمارها فيها وليس بخاف ان هاتين الناحيتين هما اللتان اتبعتهما السلطات البريطانية تجاه الخليج فاستطاعت من خلالهما ان تدخلت سيطرة الاستعمار الامريكى في الخليج بشكله المكشوف ، كما هو الحال في الاستعمار البريطاني .

ومع ذلك ، فان الولايات المتحدة الامريكية التي آثرت ألا تدخل في صراع حاد ومكشوف مع الاستعمار البريطاني في محاولة لانتزاع السيطرة منه على الخليج العربى ، قد تمسكت منذ حلول القرن العشرين بشكل بارز ، بمبدأ الباب المفتوح في سياستها الاقتصادية تجاه المنطقة ، كجزء من سياستها في الشرق الاوسط . وبفعل ذلك ، مكنت الولايات المتحدة لشركات النفط الامريكية من الحصول على امتيازات عديدة وكبيرة ، الى جانب ما تمارسه من نشاط اقتصادي وتجاري في المنطقة .

وأهم من ذلك ، فقد املت الولايات المتحدة الأمريكية على الانجليز بحكم المطامع الاستعمارية تيسير « المواصلات الأمريكية بحرا وجوا ، كما يسرت تنفيذ البرامج العسكرية الأمريكية ، وفي مقدمتها برنامج الطريق العسكرى الجوى حول العالم .. وتوفير المراكز المختلفة له في مناطق النفوذ أو الاستعمار البريطانى «٠٠٠»

ان الذى يعنيننا من هذا التعبير ، برغم عموميته ، هو انه يشمل بدون شك ، منطقة الخليج العربى برمتها ، باعتبارها احدى تلك المناطق الداخلة في النفوذ البريطانى والواقعة تحت سيطرته الاستعمارية .

والى جانب ذلك ، وبالرغم من ان سياسة الاستعمار البريطانى قد « كفلت الخطط الأمريكية في جميع الميادين » فما زال تنافس النفوذ بين الاستعمارين البريطانى والامريكى ، يزداد ضراوة على الرغم من عدم ظهوره بشكل سافر لحد الان .

ولعل من المفيد جدا ان نستشهد في هذا الصدد ، بما جاء في مقالة الخبير السوفييتى اوجانسيان التى نشرت في مجلة انترناشنال أفرز في حزيران ١٩٦٥ ، اذ قال : ان الجزيرة الصغيرة في وسط المحيطات ستصبح هي القاعدة العسكرية الجديدة التى سيعتمد عليها الاستعمار في المستقبل كي يحتفظ بالسيطرة التى فقدتها . وقد لجأت الاستراتيجية البريطانية الى التعاون مع الولايات المتحدة بصفتها أكبر وأقوى دولة في المعسكر الرأسمالى ، فانجلترا تقدم لها الجزر التى تمتلكها في المحيط الهندى(*) والقريبة من خليج عمان ، وتتولى الولايات المتحدة نفقات اقامة القواعد العسكرية عليها .

وفي مقدمة الجزر « القريبة من خليج عمان » هي جزر البحرين ذات الموقع المهم ، وغيرها من التى سيرد ذكرها بين ثنايا الفصول القادمة ان هذا التكالب الاستعمارى من جانب دول الامبريالية العالمية في عصرنا الحاضر والتي ورثت الصراع القديم للامبراطوريات المنقرضة ، والرامي الى اخضاع منطقة الخليج العربى لسيطرتها واستغلالها ، ليقدم لنا دلالة هامة توضح بجلاء الاهمية الاستراتيجية

(*) كجزيرة المالديف وكوكس وسيشل والموريشوس واسبروش واسنسيون .

البالغة التي تتمتع بها هذه المنطقة ، ليس من ناحية موقعها الجغرافي الهام وحسب، بل ومن الناحيتين السياسية والاقتصادية، وخاصة اذا وضعنا نصب أعيننا ، ان تقديرات الخبراء المختصين ، للاحتياطي الذي تمثله بلدان الخليج في مجال النفط ، تؤكد انها تشكل نسبة ٨٠٪ من احتياطي النفط العالمي . فهي بهذا تمثل خزاننا احتياطيا عظيما في العالم . هذا فضلا عن اشرافها على مياه الخليج التي تعد الطريق الدولي الذي يعرض عددا غير قليل من دول غرب اوربا الى التدهور السريع، في حالة عدم تأمين السيطرة عليه لصالح الاستراتيجية الاستعمارية .

تصارع الاطماع الدولية على الخليج العربي ومراحل تغلغل الاستعمار البريطاني فيه

ان المتتبع لحركة تغلغل
الاستعمار البريطاني في الخليج
العربي ، يدرك بدون شك انها
لم تستطع ان تفرض سيطرتها على
هذه المنطقة ، عسكريا وسياسيا ،
الا بعد ان مرت بثلاث مراحل ،
كان مفتاح اولها متمثلا في النشاط
التجاري لشركة الهند الشرقية
(البريطانية) التي اعلن عن
تشكيلها في عام ١٦٠٠ على اثر
المعلومات التي تلقتها السلطات
البريطانية من بعثة الاسطول
التجاري البريطاني التي كانت قد
ارسلت الى هذه المنطقة الحيوية ،
قبل ذلك التاريخ بقليل .

فقد قدمت هذه البعثة تقريرا يكاد يكون شاملا عن الامكانيات
التجارية الكبيرة والمتوفرة عبر مياه الخليج العربي ، الى المحيط
الهندي والشرق الاقصى وافريقيا .

ولكن وجود البرتغاليين في منطقة الخليج العربي وسيطرتهم
على حركة المرور في مياهه ومياه المحيط الهندي كذلك ، عن طريق
احتلالهم لجزيرة هرمز ذات الموقع الاستراتيجي في مدخل الخليج
الذي لا يزيد عرضه عن ستة وعشرين ميلا بين الساحلين الشرقي
والغربي ، قد اضطر الاسطول البريطاني التابع لشركة الهند الشرقية
لكي يجد له مواقع قوة ونفوذ ، الى التحالف مع الاسطول الابراني
الذي وجد - هذا الاخير - في الاسطول الاول عوننا له على التخلص من نفوذ

البرتغاليين وتحكمهم في الخليج والحركة التجارية في شاطئيه
العربي والایرانی .

ومن جهة أخرى ، فقد وجد البريطانيون في الاسطول الهولندي
الذي كان هو الآخر في منافسة للتخلص من سيطرة البرتغاليين ،
قوة مساعدة على اجلاء البرتغاليين من جزيرة هرمز الاستراتيجية ،
أولا وقبل كل شيء .

وقد اقدم الهولنديون على ذلك ، بدافع من املهم في ان يسيطروا
على الخليج بعد اكتساح التسلط البرتغالي ، ولم يكن يخامرهم الشك
في ذلك ، كما يبدو من ترحيبهم بالمشاركة في هذه العملية ، لاسيما وان
الاسطول البريطاني حديث عهد في الخليج العربي ولم يستطع ان
يجد له مواقع قوة تثير مخاوف الهولنديين .

ومع ما بلغه الاسطول الانجليزي والهولندي من قوة في
الخليج العربي بحيث تهدد الوجود البرتغالي هناك باندحار كبير ،
الا انهما لم يستطيعا وبالتحالف مع الايرانيين ، ان يحققا اكثر من
ازاحة وجودهم عن جزيرة هرمز ، والحد شيئا ما من نفوذهم الواسع
في الخليج .

ولم يقض على الاستعمار البرتغالي للخليج ، الا بالثورة التي
قادها ضدهم عرب عمان الذين كانوا متميزين بنشاط بحري حربي
ملحوظ خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر وأوائل القرن
الثامن عشر ، فاكتمسحوا قواعدهم الحصينة في صحار ومسقط ،
وحرروا بقية المناطق التي فرضوا سيطرتهم عليها . وقد اشتدت
محاربة عرب عمان للبرتغاليين ، بعد التحرير . وذلك حينما اقدم
هؤلاء الاخرون على مساعدة الحكام الايرانيين اثناء توجيههم الاسطول
الایرانی الى غزو عمان ، فلاحق العرب العمانيون المستعمرين
البرتغاليين في كل مكان من الخليج ، وامتد امر هذه الملاحقة الى المواقع
التي كانوا يحتلونها في الهند . ولكن مع زوال الوجود الاستعماري
البرتغالي ، من الخليج في عام ١٥٦٢ نهائيا وزوال التصارع الاستعماري
الذي كان قائما يومذاك ، بدأ صراع استعماري من نوع جديد ، تمثل
بقوى الاسطول الهولندي الذي كان يحرز الافضلية في النفوذ
بالخليج ، من جهة ، وقوى الاسطول البريطاني - الذي بدأ نفوذه
في النمو وحلفائه الفرس من جهة اخرى .

وقد وجد الانكليز في رغبة الشاه بالسيطرة على التجارة في المنطقة والتخلص من السيطرة الهولندية عليها ، وفي استيائه من اساليبهم الدبلوماسية والعسكرية ، عاملين مشجعين الى جانب نوابيهم في احتكار التجارة بالخليج ، لاعلان الحرب على الهولنديين والقضاء على نفوذهم العسكري والتجاري في المنطقة .

وبانتهاء الاستعمار البرتغالي ، فسخ الطريق واسعا امام الانجليز لممارسة استعمارهم دون منافس . ولكن اضطراب الاحوال السياسية في البصرة وجنوب ايران الامر الذي ترتب عليه فقدان المناخ الملائم للحركة التجارية ونموها - من جهة - وازدياد عمليات (القرصنة) البحرية المحلية والدخيلة - من جهة ثانية - ودخول الاسطول الفرنسي كمنافس جديد للاسطول البريطاني - من جهة ثالثة ؛ كل ذلك حال دون ان يفرض الانجليز سيطرتهم على الخليج في ذلك الزمن . ولم يكتب لهذه السيطرة ان تجد السبيل الممهد لها الا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . ذلك انه قد اجتمع الى جانب تلك المعوقات ، عاملان هما :

١ - انشغال الحكومة البريطانية وقواتها العسكرية في محاربة نابليون في اوربا والتصدي لاحلامه الرامية الى الاستحواذ على منطقة الخليج عن طريق تكوين وتوثيق علاقات فرنسية مع ايران والبلاد العربية وافغانستان وتركيا كخطوة لتطويق النفوذ البريطاني جنبا لجنب مع التغلغل الفرنسي في الخليج . هذا ، علاوة على انشغال شركة الهند الشرقية في المتاعب التي نشبت بالهند آنذاك .

٢ - امتلاك بعض القبائل العربية الحاكمة في الخليج ، وخاصة في عمان ومسقط ، للسنن الحربية وتوفرهم على خبرات عالية في فنون القتال ، فضلا عن شجاعتهم الفذة واقدامهم النادر على خوض المعارك في عرض البحار . ومثلما عوق ذلك استمرار تغلغل الانجليز في استعمارهم للخليج ، فانه اتاح الفرصة امام عرب الخليج لكي يمارسوا سيادتهم المشروعة على مسقط وعمان والساحل العماني والبحرين بنوع خاص . وظلت هذه السيادة العربية على المنطقة هكذا حتى عام ١٨٠٣ حيث نشبت الحروب بين ساحل عمان بقيادة سلطان بن صقر وبين اسطول شركة الهند الشرقية البريطانية التي كانت قد ساءت

احوالها التجارية والتحكيمية هناك في وقت معا . الامر الذي اضطرها الى الطلب من حكومة الهند (الانجليزية) لمعالجة الموقف الخطير الناجم عن ذلك والذي يهدد الوجود البريطاني في الخليج بالزوال . فأرسلت الاخيرة في سنة ١٨٠٦ قوة بحرية كبيرة استطاعت بالتعاون مع امام مسقط سعيد بن سلطان الذي كان يكن العداة لسلطان ابن صقر ، ان تقضي على الاسطول العربي الذي كان يقوده الاخير ، وذلك في موقعة (قشم) واجبرته بالتالي على ان يوقع اتفاقية تعهد فيها بعدم التعرض لاية سفينة تحمل العلم البريطاني ، كما اضطرته على ان يعيد جميع البضائع والمعدات الانكليزية التي وقعت في حوزته اثناء تلك الحروب .

غير ان هذه الاتفاقية التي انهت الى حد كبير السيادة العربية التي كانت واضحة في الخليج قبل عام ١٨٠٦ ، لم تكن خاتمة عهد للحروب بين العرب والانجليز ، رغم انها اجهزت على القوة الكبرى للعرب . بل كانت فاتحة عهد لها ، وبالتالي للمعاهدات المتتالية التي تمثل عملية فرضها ، المرحلة الثانية من تغلغل الاستعمار البريطاني في بلدان الخليج العربي ، الواحد بعد الآخر . وسنتتبع في الفصل الذي يلي الفصل القادم أكثر تلك المعاهدات وبرزها من حيث الاهمية

البصرة بين النفوذ البريطاني والتحرك العثماني المعاكس « بداية التسلسل البريطاني للخليج »

لقد قضى الانجليز على كافة القوى المتنافسة لهم في الخليج العربي ، ولم يبق ثمة قوة يحتفل ان تقف في وجههم ، سوى الامبراطورية العثمانية التي كانت ترقب من بعيد ، ما يجري في هذه المنطقة العربية ودون ان تتحرك بشكل جسدي لكي تتصدى للمستعمرين الانجليز ، ليس فقط في بلدان الخليج ، بل وحتى في العراق البلد الذي كانت ترنو اليه انظار الاستعمار البريطاني بعد الهند ؛ الا في وقت متأخر ، كان على وجه التحديد اثناء تولي (حكمة باشا) لزام الحكم في بغداد خلال سنى ١٨٦٩ - ١٨٧٢ .

فقد كان هذا الوالي يعتبر نفسه من اعداء الانجليز بسبب نواياهم الاستعمارية ، بينما اكتفى سلاطين العثمانيين بالاعتقاد في أن الخليج ، ومنه الكويت والبحرين بصورة خاصة ، بلاد خاضعة للحكم العثماني ، وليست لبريطانيا أية سيادة عليها على حين كان الانجليز قد اوجدوا لهم مركزا تجاريا في البصرة قبل ذلك التاريخ . كما استطاعوا في عام ١٧٦٤ ان يفتحوا لهم اول قنصلية بالبصرة . وذلك بعد نجاحهم في استصدار المرسوم

العثماني (الفرمان) القاضي بالسماح لانشاء هذه القنصلية ،
بدعوى تطوير العلاقات التجارية بين الحكومتين العثمانيّة
والبريطانية . تلك العلاقات التي اتخذ الانجليز من المراكز التي
يقيمونها ، منافذ الولوج الى استعمار البلدان المقامة فيها ، كما حدث
في البصرة التي تقف مشرفة على الطرف الشمالي للخليج العربي .
ومع افتتاح هذه القنصلية في شباط من العام المذكور ، يمكننا
ان نؤرخ البدء تغلغل الاستعمار البريطاني في الخليج بشكله
الملموس . لا سيما وان هذا التاريخ كان قد جاء في اذيتال عام ١٧٦٣
الذي شهد نهاية حرب السنوات السبع بين بريطانيا وفرنسا ،
وتوقيع معاهدة باريس التي اتفق فيها الطرفان ليس فقط على وضع
حد نك الحرب التي دارت بين سنة ١٧٥٦ - ١٧٦٣ حول تنازع
النفوذ في منطقة الخليج العربي بل واتفقا ايضا على ان تتنازل
فرنسا كلية عن جميع ممتلكاتها في شبه جزيرة الهند .

وبذلك ، اخلي الميدان امام بريطانيا وحدها لتبشر فرض
سيطرتها وتسلطها الاستعماري على المناطق المتاخمة للمحيط الهندي ،
وهي بلدان الخليج ، من ناحية ، في الوقت الذي اتخذت فيه من
ناحية اخرى ، من وجودها في مدينة البصرة التي تقع عند نهاية
خط الملاحة في الخليج ، منفذا للتغلغل في العراق .

وقد كشفت حرب السنوات السبع المنوه عنها ، لبريطانيا ،
اهمية جديدة لمنطقة البصرة ، ذلك ان خبر نشوب هذه الحرب لم
يعرف في الهند الا بعد مضي سنة على اشتعالها في اوربسا ، وهي
- بالتقريب - المدة التي يستغرقها طريق رأس الرجاء الصالح .
بينما لم يكن طريق البصرة - حلب - بريطانيا ، ليستغرق اكثر من
خمسة اشهر .

لذلك فقد اضافت المصالح البريطانية الى اهمية الحركة
التجارية بالبصرة ، اهمية الموقع الذي يختصر البريد بين الهند
وبريطانيا ، مرورا من هذه المدينة بغرب الفرات ، وبادية الشام ،
الى حلب حيث كانت هناك الوكاله الانجليزية التابعة لشركة البحر
الابيض المتوسط ، والتي اخذت على عاتقها مهمة نقل البريد
بسفنها الى لندن .

واذا كانت هذه الميزة الهامة التي تتمتع بها مدينة البصرة

قد زادت في تشبث الاستعمار البريطاني بالخليج العربي الذي يرتبط ارتباطا عضويا وثيقا بهذه المدينة ، من جميع النواحي الجغرافية والبشرية والحضارية ، فقد وجدت سلطات هذا الاستعمار في حاجة ولاة بغداد الى شراء الاسلحة الانجليزية من حكومة الهند (البريطانية) وسيلة بالغة التأثير على السلطان العثماني لكي يصدر مرسومه الذي يرخص بموجبه فتح القنصلية البريطانية الذي يعني تهيئة بقعة (بريطانية) يمارس من خلالها رجال الاستعمار مهماتهم في الولوج الى البلدان التي يقيمون فيها ، وجنبا الى جنب مع المراكز التجارية ، متذرعين بذلك ، بالسيادة البريطانية على تلك البقعة التي تؤمن وسائل الحماية للعاملين فيها ، مثلما تتخذ من المراكز التجارية ، دعوى لها في المحافظة على مصالحها ، واستمرارها .

كما كانت حاجة السلطان العثماني الى تلقي العون الفعلي من جانب الانكليز لمواجهة الاخطار التي يتعرض لها العراق جراء الغزوات الفارسية ، عاملا آخر من عوامل الضغط البريطاني على السلطات العثمانية لكي تلبى مطالبهم التي من شأنها ان توجد مواقع تمارس منها سياساتها الاستعمارية * ولقد كانت هذه الحاجة في الوقت نفسه ، زاوية ضعف كبيرة ، عمل المستعمرون الانجليز على الاستفادة منها الى اقصى حد ، وذلك عن طريق ابقاء حاجة العثمانيين اليهم شديدة الارتباط بهم ودائمة ، فضلا عن استغلالهم اياها في العمل على ابقاء ميزان القوى العسكرية راجحا بأيديهم ، اي بما يجعل من القوة العسكرية البريطانية التي تتواجد في المنطقة ، في وضع يمكنها من التغلب على القوات العثمانية في اي وقت .

كل ذلك كان في بادئ الامر ، تحت ستار الحفاظ على المصالح التجارية ذات الاهمية الكبيرة التي يوضحها لنا بشكل دقيق ومختصر ، تقرير الضابط البريطاني (ملكولم) المتخصص في الشؤون التجارية ، والذي كتبه في عام ١٨٠٠ ، اذ قال : ان نسبة تسعين بالمائة من تلك التجارة ، تقوم على ميزان هو في صالح حكومة الهند ، حيث تدفع ثمن البضائع بالعملة المعدنية - اولا - وحيث لوحظ - ثانيا - ان اللؤلؤ المستخرج من البحرين ، كان يؤول بواسطة هذا الطريق الى الانجليز في الهند .

وقد قدر التقرير المذكور ، المبيعات الانجليزية في الخليج العربي ، بنحو ١٦٠ مائة وستين مليار روبية هندية . اي ما يعادل بالجنيهات الاسترلينية في ذلك الزمن ثلاثة عشر مليون وثلاث المليون جنيه .

ان ذلك كله ، اضافة الى هدف حماية فرع شركة الهند الشرقية في البصرة يوضح لنا بجلاء لماذا اقدمت بريطانيا على الاشتراك الى جانب العثمانيين في محاربة الفرس ومحاصرة الشواطئ الايرانية ، حينما احتل هؤلاء مدينة البصرة في ما بين سنة ١٧٧٦ وسنة ١٧٧٩ . وفضلا عن ان انسحاب فرع الشركة المذكورة الى الكويت اثناء تلك الحرب ، نتيجة لما لحقه من اضرار كبيرة ، قد اتاح لحكومة الاستعمار البريطاني في الهند ، ان تتصل ولاول مرة ، بهذه البقعة العربية من بقاع الخليج ، فانه قد كشف لها - من ناحية اخرى - الاهمية البالغة التي تتوفر عليها ، اذ كشف لها امكانية جعلها قاعدة جديدة - واحتياطية ايضا - يمكن استخدامها كمحطة لمبدأ سير القوافل ونقل البريد عوضا عن البصرة التي كانت معرضة للغزو الفارسي - من جهة - وفي حالة اضطراب العلاقات بين ولاة بغداد والبريطانيين - من جهة ثانية - .

وقد حدث فعلا ان التجأت سلطات الاستعمار البريطاني في الهند ، الى ذلك مرارا وفي ازمان مختلفة ، منها - على سبيل المثال - ما حدث في سنة ١٨٢١ حين طرد (داود باشا) والي بغداد ، المقيم البريطاني ، وساءت العلاقات بين ولاية بغداد وحكومة الهند نحو سنتين .

وقد كان الى جانب كل تلك الميزات التي حفزت الفرنسيين لسعي نحو فرض سيطرتهم على المنطقة ذاتها ، ميزات اخرى ، منها ان الصادرات العثمانية التي يشتريها التجار الانجليز كانت معفاة اعفاء كاملا من الرسوم الكمركية . وفي الوقت الذي لا يدفع فيه اولئك التجار على بضائعهم التي يبيعونها اكثر من ٣٪ كرسوم كمركية وهي اقل من نصف الرسوم التي كان يدفعها الرعايا العثمانيون في البلاد العربية فقد كان يدفع هؤلاء ٧٪ على البضائع التي يبيعونها ، الامر الذي جعل الاوربيين في المكان الافضل ، والذي حقق للانجليز تلك الارباح . مما حدا بالقنصل الفرنسي في البصرة المدعو « بير درايو Perdrieu » على ان يكتب تقريرا الى

الحكومة الفرنسية موجهها نظرها الى اهمية الخليج بالنسبة للتجارة الانجليزية وما تصرفه فيه من بضائع ، كما يحضها على مساندة انجلترا في هذا الميدان . فقد كتب يقول : ترسل حكومة الهند في كل سنة الى البصرة ، خمس سفن او ستا محملة بالمنسوجات والسكر والبهارات وتوزع بعد ذلك في العراق وفارس والبلاد العربية المحيطة بالخليج » .

امام هذه المزايا الهامة التي تتمتع بها مدينة البصرة ، وشط العرب ، والخليج العربي كله - بالتالي - والتي قادت الى دخول العديد من القوى الاستعمارية في دور المنافسة الحادة التي كان آخرها اندحار الفرنسيين عام ١٧٦٣ وكما مر في الصفحات السابقة : فقد ازدادت قناعة السلطات الاستعمارية البريطانية بضرورة فرض سيطرتها دونما منازع ، فضلا عن توسيع دائرة نفوذها . على حين ظلت السلطات العثمانية تتربص من بعيد دون ان تبدي تحركا معاكسا جادا ، باستثناء توجيه الوالي مدحة باشا لجيش ولاية العراق الى بلدان الخليج لفرض السيادة العثمانية عليها . لا سيما وان عمليات هذا الجيش الذي لم يستطع ان يحرز كبير تقدم فيما عدا دخوله منطقتي الاحساء وقطر ، انما تعد عمليات محلية مرتبطة بالوالي نفسه اكثر من كونها صادرة عن خطة مواجهة من (الباب العالي) الذي اقتصر ردود الفعل عند مسؤوليه ، على الاكتفاء بفتح قنصلية عثمانية في منطقة (بوشهر) على الساحل الايراني ، بقصد مراقبة نشاط البريطانيين هناك حيث يتخذ المقيم السياسي البريطاني مقرا له . على حين كانت شركة (لنج) الى جانب النشاط المتواصل للقنصلية البريطانية والمركز التجاري في البصرة ، تمخر عباب الرافدين وتتحالف مع بعض رؤساء العشائر المرتشين ، وتثير العشائر الى ما يعزز اغراض الاستعمار البريطاني .

وفيما عدا ذلك ، فليس ثمة شيء اخر يمكن ان يوضع في حساب التحرك المعاكس من جانب السلطنة العثمانية ازاء استمرار الانجليز في تغلغلهم المتزايد في العراق والخليج العربي ، على السواء . وظل الامر على هذا المنوال ، حتى سنة ١٨٨٢ حيث قامت وحدات الاسطول البريطاني المتواجد - يومذاك - في مياه البحر الابيض المتوسط ، بشن هجومها على الاسكندرية . عندئذ ،

شرعت سلطات الباب العالي بالتحرك لمواجهة اخطار البريطانيين في الخليج ، وشط العرب بنوع خاص . حيث اوعزت بتقوية المراكز الدفاعية فيه ، وبناء استحکامات عسكرية اخرى خشبية من ان يقوم الانجليز بعمل مماثل تجاه البصرة .

ولكن القيام بمثل تلك الاجراءات ، اضافة الى ظهور قوة بحرية عثمانية في مياه شط العرب والخليج ، على صغرهما وضعف قدراتها بالقياس لقطعات الاسطول البريطاني ، انما يعني بالنسبة للسلطات البريطانية ، خطرا داهما يهدد سيادتها المطلقة في هذه المنطقة بالزوال ، جزئيا او كليا . ذلك ان من شأن هذا التقرب - في اقل تقدير - ان يوجد منافسا للاحتكارات التجارية التي تزاولها بريطانيا في بلدان الخليج ؛ وان يحدث - كذلك - تغييرا غير قليل في ستراتييجيتها تجاه ذلك . والذي عزز اعتقاد المسؤولين البريطانيين بهذا ، فزاد من مخاوفهم بشكل كبير وواضح ، هو انهم لاحظوا بوادر تقرب السلطان عبدالحميد الثاني اثر هجومهم على الاسكندرية ، الى جانب الدولتين الكبيرتين والمنافستين للسياسة الاستعمارية البريطانية ، روسيا القيصرية وفرنسا . هذا فضلا عما لاحظوه على السلطان من تزايد نعمته ضدهم واشتداد اصراره على محاربتهم .

ولذلك ، فقد خشى خبراء الاستعمار البريطاني ، المقيمون منهم في الخليج او الهند على السواء ، من احتمال حلول اي من اساطيل هاتين الدولتين او كليتهما معا . خاصة وانهما تحينان الفرص للولوج الى بلدان الخليج والتمركز فيه ، وعلى الاخص ، لان روسيا بالذات ، كانت قد تمكنت قبل ذلك الحين - وعلى وجه التحديد في عام ١٨٧٦ - من ان تسيطر على شمال ايران في الوقت الذي كان يجري تقدمها فيه ، نحو محاصرة السيطرة البريطانية في الهند والخليج واتساع نفوذها داخل ايران والعراق ، في ثلاثة اتجاهات هي :

- ١ - الاتجاه المار من القسم الشمالي لايران .
- ٢ - الاتجاه الذي يمر بالقسم الشمالي الغربي .
- ٣ - الاتجاه الذي يخترق الوسط الشرقي .

وازاء ذلك ، فان المخاوف البريطانية تتجلى لنا بصورة اوضح ، من خلال مضمون الرسالة التي كتبها احد خبراء الاستعمار البريطاني

في الهند وهو اللورد نورث بروك ، في العشرين من شهر مايس عام ١٨٧٦ والتي بعثها الى وزارة الخارجية ؛ حيث جاء فيها :

« يجب ان نعتبر اي امتداد للمناطق الروسية صوب الخليج (الفارسي !) او أية حماية روسية لسواحل هذا الخليج ، خطرا مباشرا على الهند . وهذا في حد ذاته كاف - حسب ما اعتقد - لاستعمال القوة من اجل المحافظة على سيادتنا الحالية في الخليج » .
ويضيف الدكتور محمود علي الداود الى ذلك ، انه في رسالة مشابهة بعثت بها وزارة الهند الى وزارة الخارجية في ٥ اذار سنة ١٨٨٧ أكد اللورد كروس على تبني السياسة البريطانية للنقاط الآتية والتي من شأنها تثبيت النفوذ البريطاني في سائر المناطق المتاخمة للخليج العربي ، وفي ايران بشكل خاص وهذه النقاط هي : -

١ - عدم السماح لاية قوة اجنبية لمنافسة الافضلية البريطانية في جنوب ايران .

٢ - السعي للحصول على امتيازات لمدة سكة حديد بين طهران والاحواز .

٣ - اقناع الشاه بأهمية فتح نهر الكارون للملاحة البريطانية

٤ - توسيع نطاق التجارة البريطانية مع ايران لمنافسة الاحتكارات الروسية .

وبينما كانت تلك المشروعات تدور في خلد المستعمرين البريطانيين ، جاءت عملية بناء الاستحكامات من قبل العثمانيين ، على ساحل شط العرب . فلم يستطع الانجليز امام هذا الامر الخطير ، السكوت على هذا التسليح والاستعداد لتحسين المنطقة .

وقد اعتبرت الانباء التي ارسلها الوكيل السياسي البريطاني بالبصرة ، العقيد موالكير ، الى المسؤولين البريطانيين في الهند ، على غاية الخطورة . كما « ارسل المستر سميت - المبعوث السري لحكومة الهند - تقريراً مفصلاً عن هذه الاستحكامات الى وزارة

الهند ، اخبرها فيه بان هذه الاستحكامات ستكون من القوة بحيث تهدد ايران من جهة ، وتهدد الملاحة البريطانية في الخليج العربي والعراق ، وتؤثر على التجارة الهندية »

وانر ذلك ، قام البريطانيون بجملة ضغوط سياسية على السلطان العثماني استخدموا فيها المسؤولين الايرانيين ايضا بهدف اتباع « سياسة موحدة حيال القضية » الى جانب استخدامهم اساليب اخرى ومذكرات احتجاج شديدة اللهجة . ولما لم يجد ذلك ، سلم اللورد سولزبري للسفير التركي مذكرة جاء فيها ما يوضح لنا تلك الاساليب خير توضيح ؛ اذ قال : « ليست لبريطانيا العظمى أية اهداف عسكرية . ان مصالحها تعتمد على التطور السلمي للتجارة مع المناطق الواقعة على شواطئ شط العرب . وان اكثرية السفن المتاجرة بين البصرة ، هي سفن تحمل العلم البريطاني . »

« ان بريطانيا تنظر الى مثل هذه التحصينات كتهديد مباشر لمصالحها الاقتصادية في العراق وحوض الكارون . »

كما حددت هذه المذكرة ، السلطان العثماني بان « البحرية الانجليزية في الخليج العربي ستعرف كيف تتصرف ! »

ولكن السياسة العثمانية المترددة والمتخوفة من الصدام مع الانجليز ، قد ادت الى ان تستمر في موقفها المتخاذل من الخليج العربي ، والبصرة على حد سواء ، مما شجع المستعمرين الانجليز على التماذي اكثر من قبل في غزوهم لبلدان الخليج العربي ، وان تفرض على الجماهير العربية هناك ، اقسى شروط العبودية والاستغلال ، كما سيتبين من المعاهدات والمواثيق التي ابرمت تحت سلطان مدافع البحرية البريطانية وقواتها الغاشمة ، والتي سنتطرق اليها في الفصل القادم .

معاهدات ومواثيق التغلغل الاستعماري البريطاني في الخليج العربي

يعتبر الاتفاق الذي تم بين
ممثلي الحكومة البريطانية
وسلطان مسقط بشأن السماح
لاول مقيم بريطاني ، بالاقامة في
مسقط عام ١٨٠٠ والذي بذلت
من اجل التوصل اليه الجهود
الكثيرة على مدى ما يقرب من اقرنين
يعتبر من الوجة التاريخية احد اهم
الاسباب الرئيسية التي فتحت
ابواب الخليج امام بريطانيا لان
تستأثر - بادىء الامر - بالنفوذ
في هذه المنطقة الحساسة من العالم ،
عن طريق مد سيطرة القمانون
البريطاني الى المنطقة تحت ستار
التجارة والصداقة ومحاربة الرق
والقرصنة .

لقد كانت أعمال القرصنة هذه بدون شك تعرض سفن
التجارة البريطانية للمخاطر ، وتعرقل نمو تجارتها فيها . هذا

فضلا عن اشغال قواتها البحرية فى التصدي لعمليات القرصنة ذاتها .

والثابت تاريخيا ، ان هذا النفوذ الاستعماري ما كان له ان يدوم أمام استمرار التنافس العنيف الذى شهده القرن الثامن عشر بين الدولتين الكبيرتين - انذاك - البريطانية والفرنسية بصورة خاصة ، الا عبر سلسله الاتفاقات التى اعقبت ذلك الاتفاق ، والتى مهد لعقدتها القنصل الذى حل فى مسقط ، بين كل من حكام الامارات والجهات الاستعمارية البريطانية التى تمثلت بشركة الهند الشرقية بادىء الامر .

فقد كان التنافس البريطاني - الفرنسى قائما على أشده . اذ كان نابليون بونابرت يحلم فى انتزاع حكم الاراضي الهندية الواسعة والغنية بالثروات الوفيرة ، من يد بريطانيا . كما كان يدرك ان لا سبيل الى ذلك الا عن طريق الخليج العربى . ولهذا ، فقد ارسل رسله الى مسقط بهدف عقد اتفاقيات ومعاهدات تؤمن لفرنسا ايجاد موطئ قدم للنفوذ التجارى والسياسى والعسكرى فى مسقط ومياه الخليج العربى ، حتى يتسنى له أن يوسع من نطاق نفوذه هذا فيما بعد .

الا ان الانجليز الذين كانوا قد علموا بنوايا نابليون ، والذين كانوا اسرع منه الى ذلك ، قد استطاعوا فى عام ١٧٩٧ ان يعقدوا مع سلطان مسقط اول معاهدة (للصدقة) بين الطرفين ، استهدفت الحكومة البريطانية منها ، الحيلولة دون تحقيق الاطماع النابليونية - الفرنسية ، لمآربها الاستعمارية الخاصة فى المنطقة . كما كانت هذه المعاهدة فى الوقت نفسه ، موجهة ضد اسطول الهولنديين الذى كان على جانب كبير من النشاط المنافس للاطماع البريطانية .

على ان الغاية من الاتيان بالقنصل البريطانى فى ذلك العام ، لم تكن مقصورة على سعيه الى عقد المعاهدات التى تربط حكام الامارات ببعض الشروط البريطانية التى تحقق شيئا من سياستها الاستعمارية وتحت ستار محاربة القرصنة وبيع الرقيق ، وانما كانت الغاية فى حقيقتها تستهدف القضاء على كل قوة من الممكن أن تقوم بعمل ما ضد النفوذ البريطانى فى منطقة الخليج العربى وضد سفنه التجارية والحربية ، سواء كانت تلك القوة متمثلة بقبيلة من القبائل العربية او فى امارة او دويلة هناك .

ذلك لان معنى أي تحرك معاكس أو منافس للسياسة البريطانية في المنطقة ، ان يحدث الشلل ، أو يلحق الاضطراب في الاقل ، بمصالح تلك السياسة كما ان اي تحرك من ذلك النوع ، انما يعنى ، بطبيعة الحال عرقلة سير المواصلات البريطانية البحرية منها خاصة ، والتي تربط بين انجلترا وباقي بلدان الامبراطورية البريطانية يومذاك . وقبل ذلك ، فان وجود أية قوة ، في المنطقة ، معناه وضع الاسطول البريطاني التابع لشركة الهند الشرقية ، تحت رحمتها ، فضلا عن تعريضها سائر المصالح البريطانية للمخاطر الجسيمة التي يحسب لها رجال الاستعمار البريطاني كل حساب . لا سيما وان هناك تنافسا كبيرا بين الدول الاستعمارية اذ ذاك على الاحتكار التجاري .

فلقد « كانت السياسة البريطانية تؤمن بأن سيطرة أية دولة اوربية على مسقط ، سوف تولد تهديدا مباشرا للهند من الناحية الاستراتيجية ، كما ان باستطاعة تلك الدولة - فيما اذا سيطرت على مسقط - أن تصل بسرعة الى مدخل الخليج والى كرانشى وبومباي . »

وبذلك تجرد النفوذ الانجليزي في المحيط الهندي والخليج العربي من أهم موانئه ، وتصبح سيدة الموقف من الناحيتين الاستراتيجية والتجارية في الخليج وبلوجستان .

لذلك ، فقد أولت بريطانيا اهتمامها الاكبر لهذا الامر ، حتى استطاعت في حدود زمن لا يتجاوز الثمانية والثلاثين عاما على حلول القنصل البريطاني في مسقط ، أن تبرم أكثر من أربع اتفاقيات وقعت بين ممثلها وبين سلطان مسقط ، وحكام الدويلات والامارات الاخرى .

والامر الجدير بالالتفات اليه في هذه الاتفاقيات ، هو ما كانت تفرضه بريطانيا من تجريد اولئك الامراء والشيوخ من السلاح ، بصورة متدرجة ومتزايدة ، تبعا لتعاقب ازمان تلك الاتفاقيات .

ففي ٦ شباط عام ١٨٠٦ عقدت اتفاقية (سلام) بين شركة الهند الشرقية - وكان ممثلها الكابتن ديفيد سبتون - وبين الامير سلطان بن صقر القاسمي ، وقد سرى مفعولها عليه وعلى جميع توابعه ورعاياه على سواحل جزيرة العرب وفارس .

ومثلما فرضت على الامير المذكور ، عقوبة التفرغ بمبلغ

٢٠/٠٠٠ عشرين ألف دولار في حالة خروجه عن (السلام) فقد تم بموجبها أيضا تجريد احدى سفنه من مدافعها ، وحمولتها من الذخيرة الحربية .

وفي ٦ كانون الثاني من سنة ١٨٢٠ وقعت معاهدة بين الامير سلطان بن صقر وميجر جنرال و٠ جرانت كبير ، نصت على تسليم الامير للقلاع والمدافع والسفن الموجودة في دويلة الشارقة وام القوين وتواجعها ، الى الجنرال المذكور كما وضعت تحت تصرف الاخير ، بقية السفن الاخرى .

والذي يستدعي التنويه اليه هنا ، هو ان معاهدات مماثلة ، ثنائية تم التوقيع عليها بين هذا الجنرال من جهة وبين شيوخ قبائل ومناطق رأس الخيمة وابو ظبي ودبي - من جهة ثانية . ولكن الذي اضيف الى هذه المعاهدات ، هو ابقاء بلدة رأس الخيمة والمهرة ، في حوزة السلطات البريطانية .

وبعد تلك الاتفاقيات الثنائية ، وفي العام نفسه تم التوقيع على معاهدات عامة مع شيوخ قبائل الخليج العربي ، كما عقدت مع الشيخ سلطان بن صقر - شيخ القواسم - في الشارقة ، معاهدة كانت اشد في بنودها من المعاهدات السابقة ، التزم فيها بمحاربة القرصنة والقرصنة وبإباحة سفن رعاياه الى المصادرة من قبل الاسطول البريطاني في حالة خروجها عن ذلك .

وقد وقع على هذه الاتفاقية أيضا ، كل من شيوخ عجمان ودبي وأبو ظبي .

ولكن ازاء ميثاق الصداقة والتجارة الذي تم الاتفاق عليه بين سلطان مسقط والولايات المتحدة في سنة ١٨٢٣ ، رأت بريطانيا ان لا تدع لهذه المبادرة المثيرة في مجال المنافسة من قبل القسام الامريكى الجديد ، المرور دون أن تحاول تثبيت مواقعها أكثر من ذي قبل . فعقدت مع السلطنة المذكورة ميثاقا جديدا للتجارة والصداقة أيضا . وذلك في سنة ١٨٣٩ .

وفي حزيران ١٨٤٣ وقع المذكورون ، اضافة الى شيخ أم القوين وبعض شيوخ القبائل الاخرين الذين يؤلفون مشايخ ساحل عمان وحكامه ، معاهدة (سلام) اخرى كان الغرض منها عقد هدنة فيما بينهم امدها عشر سنوات . ونتيجة لهذا ، فقد سمي هذا الساحل

بالساحل المتصالح حيناً والمهادن حيناً آخر ، بعد ان كان يطلق عليه :
ساحل القراصنة .

الا ان كل معاهدات السلام هذه كانت - فيما يظهر - تمهيدية
لمعاهدات لاحقة تضيف الى ما سبق ، قيوداً جديدة أخرى . وقد
انتهز رجال الاستعمار البريطاني فرصة قرب انتهاء أمد المعاهدة
السابقة ليعقدوا في ٤ مايس ١٨٥٣ معاهدة - السلام الدائم - التي
تنص على اقامة « هدنة بحرية كاملة أبدية » لا تقتصر على الشيوخ
المقوقين عليها والمبينة اسمائهم في مايلي ، بل وتنسحب على
أبنائهم من بعدهم أيضاً .

واذ أوقفت هذه المعاهدة ، الحرب التي دارت رحاها في تلك
المنطقة خلال النصف الاول من القرن التاسع خاصة ، فقد خول
الانجليز أنفسهم في أحد بنودها ، استعمال ما أسموه (حق) اتخاذ
الاجراءات التي يرونها مناسبة ! ضد القبيلة التي تخرج على السلم
في الخليج . ومع صفحتي السيطرة والتحكم المطلقين ، اللتين فتحتهما هذه
المعاهدة ، فقد ابيحت أراضي الخليج العربي بأسرها - فيما عدا
قطر - أمام الاستعمار البريطاني الذي ما زال يجثم هناك مواصلاً
بكل الاساليب الملتوية ووسائل القمع والاضطهاد والتفرقة والتناحر ،
مد الحياة في وجوده الاستعماري .

أما الشيوخ والامراء الموقعون على تلك المعاهدة ، فهم : عبدالله
بن راشد - شيخ ام القوين ، وحميد بن راشد - شيخ عجمان ،
وسعيد بن بطي - شيخ دبي ، وسعيد بن طمنون - شيخ بني ياس ،
وسلطان بن صقر - شيخ القواسم .

واضافة الى ذلك ، فقد عقدت في ما بين ٢٢ مايس و ٢٥ مايس
١٨٥٦ معاهدات (اضافية) خاصة بحماية خطوط ومحطات البرق
والهاتف من قبل اولئك الموقعين انفسهم ، تعهدوا فيها بالاصالة
عن انفسهم والنيابة عن ورثتهم وخلفائهم « بعدم التدخل في هذه
الاجهزة والمعدات التلغرافية التي قد تقوم بها الحكومة البريطانية
في - أراضيهم - أو بالقرب منها ، وبالزام انفسهم بمعاينة من
يهاجم الخطوط والمحطات والالات التلغرافية ، وبدفع التعويض
المناسب بمجرد علمهم بذلك » .

وبريطانيا التي لم تكن تخشى يومذاك من المنافسة الامريكية
قدر خشيتها من النفوذ الفرنسي ، رأت في اتفاقي (الصداقة والتجارة)

الذين عقدتهما الاخيرة مع سلطان مسقط في عام ١٨٤١ و ١٨٤٤
البادرة الخطيرة التي تهدد مصالحها بشكل جدي ، خاصة وانهما
في تنافس ضار على النفوذ وفرض السيطرة على بلدان الخليج .
ولذلك فقد لعب دبلوماسيو بريطانيا دورا كبيرا للتوصل الى
الاتفاق الذي تم في سنة ١٨٦٢ بين الدولتين ، والذي ضمن من
جديد (استقلال وحدود سلطنة مسقط) .

ولم يكن بخاف على الفرنسيين ، ان المقصود من ذلك هو
أيقاف النفوذ الفرنسي عند حدود ما تم التوصل اليه في الاتفاقيين
المذكورين ، ومحاولة لقطع الطريق على امتداد هذا النفوذ في السلطنة
وفي غيرها من امارات الخليج .

وازاء ذلك ، فقد وجدت فرنسا نفسها - تمشيا مع سعيها
السياسي لايجاد مواقع قوة لها في الخليج ، ومتابعة لمحاولاتها الرامية
الى اضعاف النفوذ البريطاني فيه - انها مضطرة الى الالتفاف من وراء
بنود هذا الاتفاق . ولذلك بادرت الى تهيئة السبل امام القراصنة
لكي يواصلوا نشاطهم من جديد ، بأن رفعت الاعلام الفرنسية
على عدد من سفن القراصنة في محاولة منها لابعاد هذه السفن ،
عن ملاحقة شكوك الاسطول البريطاني .

غير ان السلطات البريطانية التي اكتشفت هذه الخطة ،
والتي وجدت نفسها هي الاخرى مضطرة الى المحافظة بأقصى ما تستطيع
من جهد على عدم خرق بنود الاتفاق المذكور وابقائها قيد العمل
والتنفيذ ، لجأت الى بديل عن استعمالها القوة ضد الفرنسيين ،
وذلك بممارستها عمليات الضغوط السياسية والشكايات الشديدة
التي انتهت بتوقيع اتفاق جديد يعزز مضمون الاتفاق السابق .

ولكن كل تلك الاتفاقات والمعاهدات التي بذلت بريطانيا من
أجلها ، الجهد الكثير ، لم تكن الا تمهيدا لمعاهدة التقييد والاضعاف
التمام التي عقدت في الثامن من اذار عام ١٨٩٢ ، والتي تضمنت
تعهد شيوخ أبو ظبي والشارقة ودبي وعجمان وأم القوين ورأس
الخيمة - اصالة عن أنفسهم ونيابة عن ورثتهم وخلفائهم - بأن
يلتزم كل منهم بتنفيذ القيود التالية :

١- لن يدخل بأي حال من الاحوال
في اتفاقية أو تراسل مع أية
حكومة فيما عدا الحكومة
البريطانية .

٢- لن يوافق على اقامة أي وكيل
لاية حكومة اخرى في امارته
بدون موافقة الحكومة
البريطانية .

٣- لن يتنازل مهما كانت الاحوال
ولن يبيع أو يرهن ، أو عدا
ذلك ، لن يقبل احتلال أي
جزء من امارته الا للحكومة
البريطانية .

ولكن هذه المعاهدة الجائرة لم تكن خاتمة المطاف في سياسة
التكبير البريطانية التي فرضتها على جماهير الخليج العربي ،
فقد اعقبتها في ٢٤ تشرين الثاني من عام ١٩٠٢ اتفاقية حظر التسليح
حيث نصت على منع استيراد الاسلحة منعا باتا ، من قبل أي من
أولئك الامراء والشيوخ او ابنائهم . وقبل ذلك وحين توثقت الحكومة
البريطانية عام ١٨٩٨ من صحة الانباء التي نقلت اليها حول حصول
الفرنسيين على امتياز محطة فحم في بندر جيزة (على بعد خمسة
أميال الى الجنوب الشرقي من مسقط) بموجب اتفاق سري جرى
بين فرنسا والسلطان ، اعتبرت ذلك بادرة انتهاك خطيرة لاتفاقية
عام ١٨٦٢ التي تمت بين بريطانيا وفرنسا ، وخرقا لاتفاق سنة
١٨٩٢ بين سلطان مسقط وبريطانيا . لذا ، فقد اصدرت السلطات
البريطانية أوامرها الى احدى السفن الحربية بأنزال العلم الفرنسي
من بندر جيزة ، الا أنها ووجهت بتهديد السفن الفرنسية الحربية
التي كانت راسية هناك . وقد اضطرت السفينة البريطانية للرضوخ
الى أوامر القائد الفرنسي ، ولم تقدم على تنفيذ مهمتها . ولكن بريطانيا
لم تقف عند حدود هذه العملية الفاشلة ، بل أوعزت الى المقيم
البريطاني في الخليج ، بأن يحمل الى السلطان فيصل بن تركي ،
مذكرة بالشروط التالية :

١- أن يقوم السلطان فوراً بطرد وزيره الشيخ عبد العزيز الذي كان من المتحمسين للعلاقات الودية الجديدة في فرنسا .

٢- الدخول في مفاوضات لاجل التعويض عما لحق بالانجليز خلال ثورة ١٨٩٥ العمانية .

٣- أن يأمر السلطان موظفيه بالكف عن جمع الضرائب على التجارة البريطانية أكثر من نسبة ٣٪ كما حددتها المعاهدة البريطانية مع مسقط في عام ١٧٩٨ .

٤- أن يعلن لجميع سكان مسقط وممتلكاتها في الخليج العربي تخليه عن الامتيازات التي سبق ان أعطاها سرا لفرنسا ، وأهمها امتياز بندر جيزة .

٥- أن يمنع استعمال العلم الفرنسي على السفن التابعة لرعاياه .

وبعد أن رضخ السلطان لتلك الشروط الجائرة ، تحت تهديد سلاح البحرية البريطانية ، بعث - تحت نفس الضغوط - برسالة الى الممثل الفرنسي يعلمه فيها عزمه على التخلي عن امتياز بندر جيزة ويحذره من توزيع الاعلام الفرنسية على أهالي مسقط في مياه المحيط الهندي والخليج العربي .

وبحكم أهمية وحيوية المكانة التي تتميز بها مسقط ، يبدو أنه ليس من المستغرب ان تلجأ بريطانيا الى خوض حرب ضد فرنسا اذا اقتضى الامر . فما أقدمت عليه من فرض لتلك الشروط الجائرة على السلطان بقوة السلاح ، لم يكن الا متابعة للسياسة البريطانية

التي كانت ترى ان السيطرة على مسقط من قبل اية دولة اخرى ، انما يعني تجريد النفوذ الانجليزي في المحيط الهندي والخليج العربي معا ، من اهم موانئه ، واذ القوة التي تسيطر على هذه المدينة تصبح سيادة الموقف من الناحيتين الاستراتيجية والتجارية في الخليج وبلوجستان .

كما انه كان يعني - من ناحية اخرى - متابعة لا اعتقاد وزارة الخارجية البريطانية الذي اوضحته في مذكرتها المؤرخه في كانون الثاني عام ١٨٩٠ والتي بعثتها الى وزير الهند ، الكونت كروس ، فقد ذكرت فيها : أن مسقط تقع ضمن مناطق النفوذ البريطاني ، وانه ليس في مقدور فرنسا او اية دولة ان تدعي السيادة على هذه المياه .

أما روسيا القيصرية التي كانت هي الاخرى تطمع في السيطرة على الخليج العربي ، فقد حدث - تنفيذاً للخطة التي وضعت - ان رست في سنة ١٩٠٠ ، احدى السفن الروسية في بندر عباس طالبة تزويدها بالفحم . ولكن قائد السفينة الذي كان ينفذ تلك الخطة ، أعلن ان كمية الفحم التي جلبت اليه (*) ، ومقدارها ٣٠٠ طن لا يمكن ان تحملها سفينته ، لذا فقد طلب اقامة مستودع له في المرفأ الايراني المذكور ، على أن يحرسه جنود من القوزاق ، غير أن بقاء الضباط الروس من فرقة القوزاق وظهورهم في مينائي بوشهر وبندر عباس ، اثار تدمر الانجليز ومخاوفهم الى حد التطير . ولكن بريطانيا التي لم تكن تريد الدخول في صدام مسلح مع روسيا ، وفي منطقة الخليج بالذات ، لم تكن كذلك على استعداد لان تتخلي عن أي مركز لها في الخليج .

ولقد عبر اللورد كرزون - الحاكم البريطاني العام في الهند آنذاك - عن ذلك بصورة دقيقة ، اذ قال :

« ان وجود ميناء لروسيا في الخليج ، هو حلم عزيز على قلوب حكام الفولغا . ولكن ذلك يحتمل عنصر عدم الاستقرار في مجريات الامور في الخليج ، مما يجعل التوازن يختل بشدة ، كما أنه سيحطم تجارة تقدر بملايين من الجنيهات الاسترلينية ، ويشير عصبية بين حكام المنطقة ، من شأنها اذا ما فجرت من الخارج ، ان تقضي كل منها على الاخرى . »

(*) وقد جلبتها سفينة روسية اخرى .

وقد أنهى اللورد كرزون كلامه بالقول : لتتحارب بريطانيا وروسيا في مكان آخر ، ولكن يجب أن لا نسمح بالصراع الدموي هنا ، لأنه سوف يعكر صفو الحياة السلمية للتجارة العالمية * وأنا أعتبر ان اعطاء امتياز لروسيا ليكون لها مرسى بحري في الخليج ، سوف يكون اهانة متعمدة لبريطانيا العظمى واثارة لحرب قد نعرف كيف تبدأ ولكن لا يعرف أحد كيف تنتهي » *

ان المدلول الخطير الذي تكشفه هذه الوثيقة الهامة ، ليدلنا بوضوح على مدى تمسك بريطانيا بسياستها الاستعمارية المرسومة وقتذاك تجاه الخليج، كما يدلنا على الاعمية البالغة التي يشكلها الخليج في حساب الاستراتيجيات الاستعمارية * ولهذا بالتحديد ، راحت بريطانيا توالى فرض معاهدات التكميل والتجريد من السلاح على جماهير الخليج العربي * كما مضت في عقد الاتفاقيات الاستغلالية لثروات المنطقة * ففي عام ١٩١١ و ١٩١٢ وقعت اتفاقات اخرى تم بموجبها توسيع نطاق الاحتكارات البريطانية ، ليشمل امتيازات اللؤلؤ والنفط * وبموجب هذه الاتفاقيات التي أبرمت الى أجل غير مسمى ، تم تنصيب ضابط سياسي بريطاني للإشراف على سياسة امارات الخليج ، حيث أصبح يشار اليها في النصوص الرسمية بأنها « دولة محمية » من قبل بريطانيا ، وانها « دولة ذات سيادة ، مرتبطة بمعاهدات خاصة مع الحكومة البريطانية » التي خولت نفسها حق ! « الاشراف التام على سياساتها وعلاقاتها الخارجية ، وخاصة فيما يتعلق بعقد الاتفاقيات الدولية والتمثيل الدبلوماسي » *

وباسم ذلك الحق وتلك الحماية ، اندفعت القوات البريطانية بكل شراسة الى نجدة سلطان مسقط والتصدي بكل قسوة للقبائل العربية التي أعلنت الثورة في عمان ضد سلطان مسقط في عام ١٩١٥ * ولكن الصمود الفائق الذي جابه به الثوار ، هجوم الانجليز فوت الفرصة على المستعمرين وحال دون تحقيق سياستهم في ارغام جماهير الشعب العربي هناك لمشيئة الاستعمار البريطاني ، بالقضاء على هذه الثورة التي ظلت مشتعلة حتى عام ١٩٢٠ حيث اضطرت السلطان الى توقيع معاهدة (السيب) مع امام عمان ، وبموجبها أقر بالاستقلال الذاتي لقبائل عمان * ولكن تبعا لما تمليه المصالح البريطانية ، التي ذعر رجالها من ذلك الاتفاق ، على سياسة الاستعمار البريطاني ، وقطعا للطريق على احتمال قيام ثورات مماثلة تطيح

بتلك المصالح ، بعد تقويضها لاركان الوجود البريطاني شيئا فشيئا أعلن الحاكم البريطاني العام بالهند في سنة ١٩٢٨ عن اعترافه بما أسماه « استقلال عمان وسيادة الامام فيها » وذلك تمشيا مع « سياسة فرق تسد » .

والذي شجع المستعمرين الانجليز على ذلك ، من جهة اخرى ، ان الاعتقاد الذي كان سائدا لدى خبراء النفط البريطانيين ، هو وجود النفط بكميات غزيرة في عمان . لا سيما وانه سبق للانجليز ان استحصلوا من سلطان مسقط في عام ١٩٢٣ ، مذكرة يعد فيها بعدم اعطاء أي امتياز للتنقيب عن الثروات قبل أخذ رأي الممثل البريطاني في مسقط .*

واستمرارا في تنفيذ بريطانيا سياستها في الحفاظ على مصالحها بشكل وطيد في المنطقة ، حرص القنصل البريطاني وبامر حكومته ، سعيد بن تيمور ضد والده السلطان تيمور بن فيصل بعد ان استنزفته تلك المصالح تماما ، الى الحد الذي بدا فيه هزيلا لا يقوى على الصمود امام اية عملية للتخلص منه ، وحتى بدا معه الوجود الانكليزي نفسه مهددا بالزوال فيما اذا بقي السلطان في الحكم . لذلك ، اقدمت بريطانيا على دفع السلطان الابن(*) لان يخلع ابيه في عام ١٩٣٢ فأرسل منغيا الى الهند ، حيث مقر الحكم البريطاني العام لاقاليم الامبراطورية العظمى في آسيا ، ومات هناك بمرض السرطان .

ومنذ ذلك التاريخ أصبحت بريطانيا بشكل سافر جدا الحاكم الفعلي في السلطنة . كما عملت على تكريس وجود القوات البريطانية فيها خلال الحرب العالمية الثانية ، ولاسيما بعد ان انشأت قاعدتين حيويتين لها في كل من صلالة ومطرح .

وطبقا لمنطوق (نظام المحميات) البريطانية ، فقد وضعت ادارة شؤون الخارجية والمالية تحت اشراف الانجليز .

وكذلك ، تولت الحكومة البريطانية من جانبها مهمة تمثيل السلطان في النزاع الذي دار في الخمسينات خاصة ، بين السلطنة وحكام آل سعود ، حول منطقة البريمي والذي انتهى بتدخل بريطانيا

وقد خلفه - هو الآخر - ابنه قابوس في ١٩ تموز ١٩٧٠ وليس في ٢٣-٧-١٩٧٠ كما اشارت اليه الصحف . ولعلها اعتمدت في ذلك على تاريخ الاعلان عن خلفه في ٢٣-٧-١٩٧٠ .

اعسكري واحتلالها مباشرة من قبل الانجليز في يوم ٢٦-١١-١٩٥٥ حيث اعلن السير انطوني ايدن رئيس الوزراء آنذاك أمام مجلس العموم البريطاني ان قوات (شاطيء القراصنة) قد احتلت واحة البريمي وطردت القوات السعودية منها ، وذلك بعد فشل المفاوضات بين بريطانيا وحكام آل سعود . وكان تعليقه لهذا العمل العدواني ، هو انه (لاجل احترام عهودنا ومساندة اصدقائنا ، لم يكن ازاء الفشل ، سوى اللجوء الى القوة) .

وعلى غرار هذا التدخل العسكري ، قامت القوات البريطانية والمسقطية ، بقيادة الكولونيل واترفيلد وضباطه البريطانيين ، بالهجوم على قبائل نزوى التي اعلنت استقلالها عن السلطان سعيد ابن تيمور وحكمه في مسقط .

ففي صباح الخامس عشر من كانون الاول سنة ١٩٥٥ استطاعت تلك القوات ان تباغت ثوار نزوى وان تعزل الامام غالب (الرئيس الروحي) لعمان . في حين تمكن اخوه طالب - وغيره - من الفرار الى الخارج . ولكنه ما لبث ان عاد في تموز ١٩٥٧ على رأس بضعة مئات من انصاره ، ليشعل فتيل الثورة في عمان ضد سلطان مسقط سعيد بن تيمور . الامر الذي حدا بالاخير الى الاستنجاد بالقوات البريطانية مجددا ، فشن الانجليز هجومهم البري الشرس ، بمساندة الطائرات المقاتلة التابعة لسلاح الجو البريطاني ، والتي كانت تقلع من قواعدها في صلالة ومطرح والشارقة والبحرين ، وعند سابقا ، وفي هذا الوقت بالذات كانت سلطات الاستعمار البريطاني ، قد وضعت قواتها المنتشرة - حينذاك - في الشرق الاوسط تحت الانذار لمدة عدة أسابيع ، بحكم شعورها بخطورة الموقف .



لقد اطمانت الحكومة البريطانية الى احكام قبضتها على سلطنة مسقط وامارات ساحل عمان (المتصالح أو المهادئ) من خلال تلك المعاهدات والمواثيق التي ابرمتها خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، مع حكام وامراء تلك المناطق . غير ان استراتيجيتها الاستعمارية التي كانت تملي عليها اكتساح كل نفوذ آخر - من جهة - وتوسيع رقعة سيطرتها على بقية المناطق المجاورة - من جهة

ثانية - كانت تحتم عليها الالتفات بجدية الى معالجة أمر بقية بلدان الخليج العربي .

وشروعا في ذلك ، واتماما لزحفها الاستعماري الذي كان يجري من الجنوب - حيث سلطنة مسقط وامارات ساحل عمان - فقد بدأ زحفها من الشمال ، وعبر البصرة التي سبق الحديث عنها ، الى الكويت والبحرين فقطر .

أما الكويت التي فتح الانجليز فيها أول مستودع لبضائعهم وتعرفوا على أهميتها كما مر سابقا ، فقد توصل الانجليز في عام ١٨٢١ الى الحصول على ترخيص يسمح باقامة أول ضابط سياسي بريطاني فيها .

وهذه الامارة التي كانت تبدو وحتى الى ما بعد ذلك التاريخ ، مقاطعة تابعة للحكم العثماني ، وجد الانجليز في سعي شيخها مبارك الصباح للحصول على اعتراف من الاتراك باستقلاله فيها ، فرصة للوثوب عليها (بالحماية) البريطانية وفصمها عن الحكم العثماني ، تحت ستار (الاستقلال) بقصد استغلال موقعها الهام الذي يوضحه العقيد (ميد) المقيم السياسي البريطاني في الخليج ، اذ يقول : تملك الكويت ميناء ممتازا ، واذا ما اصبحت تحت حمايتنا ، فستكون بلا شك من اهم المراكز في الخليج العربي ، فبالاضافة الى احتمال جعلها في المستقبل نهاية لخط سكة حديد من الاسكندرونة أو بور سعيد ، فسيكون في وضع يساعدنا لاجل حماية هذا الخط ، فإن تجارتها مع البصرة ناجحة ، وكذلك مع نجد وسوريا . . أن الحماية البريطانية على الكويت ، تعني تركيز مصالحنا السياسية في مياه الخليج وعلى سواحله (لذا ، فقد أبدت سلطات الاستعمار البريطاني ، اهتماما خاصا بالشيخ مبارك الصباح الذي كان يلاحقه الخوف من احتمال قيام الحكومة العثمانية بهجوم واسع ضده ، ينتهي به الى العزل - على أقل تقدير - نتيجة لاحلامه وسعيه نحو الاستقلال بالكويت والوقوف بها على (الحياد الودي) .

ولكن مخاوفه تلك ، أدت به الى ان يظهر تجاوبا تاما مع سياسة بريطانيا الهادفة الى وضع الكويت تحت حمايتها . فوقع في ٢٣ كانون الثاني من سنة ١٨٩٩ الاتفاقية السرية التي تعهد فيها بأن لا يتنازل عن أي جزء من (مقاطعته) لاية دولة اجنبية ، وان

لا يستقبل أي ممثل لدولة أجنبية بدون موافقة السلطات البريطانية
وفي سنة ١٩٠٠ وقع الشيخ المذكور على اتفاقية تحريم استيراد
السلاح وتصديره . ومع ان هذا التاريخ هو الذي شهد وقسوع
الكويت تحت الحماية البريطانية ، الا ان بريطانيا تريتت في تعيين
قنصل لها هناك ، حتى عام ١٩٠٤ حيث ارسلت قنصلها الاول وممثلها
السياسي في الكويت .

وفي الرسائل المتبادلة في عام ١٩١١ وعام ١٩١٤ بين شيخ
الكويت وسلطات الاستعمار البريطاني ، تعهد الاول ، اضافة
لما سبق ، بعدم منح اي امتياز نفطي او لؤلؤي قبل الحصول على
موافقة بريطانيا . وفي ١٩١٤ ايضا طلب المقيم السياسي في الخليج
من شيخ الكويت التعاون مع الشيخ السير خازال خان وغيره ،
لمهاجمة البصرة واحتلالها .

واما البحرين التي سبقت الكويت في السقوط تحت السيطرة
البريطانية ، فان اتفاقاتها مع الاخيرة تعود الى سنة ١٨٢٠ حيث
عقد الاتفاق الاول بينها وبين شركة الهند الشرقية ، والذي قيده
حكامها بموجبه ، بنفس القيود التي تضمنتها المعاهدات المبرمة
بين بريطانيا وامارات ساحل عمان . الا ان حاجة بريطانيا الدائمة
الى توسيع مجالات استغلالها ، كانت تضطرها بين حين واخر الى
عقد اتفاقات جديدة ، كان من بينها اتفاق كانون الاول سنة ١٨٨٠ .
حيث وقع حاكمها يومذاك ، عيسى بن علي الخليفة ، المعاهدة التالية :
« نحن عيسى بن علي الخليفة شيخ البحرين ، اتعهد باسمي
واسم من سيخلفني بعدي في امانة البحرين ، ان لا اقدم على اي
معاهدة كانت مع اية دولة كانت او اي اتفاق كان ، دون الحصول
على رضى وموافقة الدولة البريطانية . وفي الوقت نفسه اتعهد
بان لا امنح دون الحصول على رضى بريطانيا ، اي امتياز كان لاية
دولة كانت بتأسيس محطات لاخذ الفحم » .

وفي الثالث والعشرين من آذار سنة ١٨٩٢ ، وقع شيخ
البحرين وثيقة الحماية البريطانية التي يقضي منطوقها بجعل شؤون
الخارجية والدفاع في البحرين في أيدي السلطات البريطانية .
وبعد هذه الاتفاقية ، توالى المعاهدات الاستعمارية بين الطرفين
لتحقق مزيدا من أحكام قبضة الاستعمار البريطاني في البحرين .
وخاصة بعد اكتشاف النفط ، حيث بنيت في عام ١٩٣٥ اول قاعدة

بحرية بريطانية في الجفير ، ثم اعقبها انشاء قواعد عسكرية في المحرق
والهملة وغيرهما من المناطق الاخرى .

وخلال الحرب العالمية الثانية ، جعلت بريطانيا من ميناء
البحرين ، قاعدة بحرية لها . كما صيرت المطار الجوي ، قاعدة
لسلاح الطيران .

وقد كان للمظاهرات الكبيرة التي قامت بها جماهير البحرين
في تشرين الثاني سنة ١٩٥٦ اثر العدوان الثلاثي على القطر العربي
المصري ، رد فعل عنيف من جانب سلطات الاستعمار البريطاني ،
مما حدا بها الى ارسال نجدات عسكرية عاجلة لتدعيم موقف قواتها
المرابطة هناك ، ولتلافي تطور هذا الموقف ، بالشكل الذي يعزز
الوجود الاستعماري في البحرين .

وكذلك كان الحال تقريبا حين تجددت المظاهرات العارمة سنة ١٩٥٧
على اثر صدور الاحكام الجائرة ضد عدد من قادة مظاهرات ١٩٥٦ .



أما قطر ، فقد كانت مبادرة بريطانيا تجاهها في ٢٢/نيسان/
١٨٩٣ حين ابغت السلطات العثمانية عن عزم الحكومة البريطانية
في الهند على ارسال حملة حربية لتتسلم مقاليد الحكم في هذه المشيخة ،
الا انها لم تنته في صالح بريطانيا من الناحية السياسية ، وان كانت قد
عززت تحالف البريطانيين مع بعض شيوخها المرتشئين والذين ارتكزوا
عليهم في تلك المبادرة .

وقد ظلت قطر تحت السيادة العثمانية طيلة تلك الازمان ،
والى منتصف سنوات الحرب العالمية الاولى ، حيث بادرت القطعات
البريطانية بشن هجومها ضد هذه البقعة الوحيدة من الخليج العربي
التي ظلت بعيدة عن النفوذ البريطاني ، فاستطاعت في عام ١٩١٦
ان تدحر الحامية التركية المتمركزة في الدوحة .

وبذلك ، فرضت القوات البريطانية سيطرتها المطلقة على
بلدان الخليج العربي بأسره .

التنقيب عن نـفـط الخـليـج بداياته وامـتـيازاته وكمياته

كان التوقع السائد لدى خبراء

النفط والمنقبين عنه من الانجليز

خاصة ، ينصب على امكان توفره

في البحرين * وقد جاء اكتشاف

البئر الكبير في مسجد سليمان

بالمنطقة الجنوبية من ايران الحالية،

خلال العقد الثاني من القرن العشرين

ليحول ذلك التوقع الى الاعتقاد

بوجوده في البحرين بصورة

قاطعة * الامر الذي لفت انظار

شركات النفط نحو هذا القطر

اكثر من ذي قبل ، وبدأت تتطلع

اليه بشكل جاد ، وراحت

تتسابق فيما بينها للحصول على

امتيازات التنقيب فيه .

ونتيجة لذلك ، فقد أسست لهذا الغرض شركة (ايسترن
آند جنرال سنديكيت) البريطانية في لندن عام ١٩٢٠ ، واوكلت

الى ممثلها الميجور النيوزيلندي (فرانك هولز) مهمة الحصول على امتيازات التنقيب في البحرين . وقد حصل عليه بالفعل . الا انه بعد مدة وجيزة ، باعه (أو تخلى عنه) الى الشركة الامريكية (ستندرد أوف كاليفورنيا) التي انشأت لهذا الغرض شركة (بابكو) .

وتمشيا مع موثيق حصر الامتيازات التي حصلت عليها بريطانيا من امراء الخليج ومشايخه ، بموجب المعاهدات الخاصة التي ابرمت مع كل منهم ، كما مر في الفصل السابق ، فقد جعلت هوية هذه الشركة على النحو التالي :

كندية الجنسية . امريكيه رأس المال والادارة ، بريطانيا الجهاز الاداري . وبالرغم من مضي زمن غير قصير على الحصول على امتياز التنقيب ، الا ان حفر البئر الاولي لم يكن الا في عام ١٩٣١ . وفي عام ١٩٣٤ بيعت أولى شحنات النفط البحريني ، على الرغم من قلة الكميات المكتشفة والتي لم تكن مضاعفتها من السهولة بمكان ، نظرا للتركيب الطبقي الارضي الذي وجد فيه النفط . كما انه في عام ١٩٣٦ تمت أولى العميات لتأمين تسويق نفط البحرين . ومع ان كمياته المنتجة كانت قليلة ، فقد انشئت مصفاة للنفط في منطقة (سترة) بالبحرين . الا ان النفط المكرر فيها يأتي اكثره من آبار الاحساء بالجزيرة العربية ، بواسطة انابيب ممدودة تحت المياه . ويبلغ الطول الكلي لهذه الانابيب ستة وعشرين كيلو مترا .

وقد سجل معدل تكرير النفط اليومي في هذه المصفاة خلال العام الماضي حوالي (٨٨) مليون برميل ، يشكل نفط الجزيرة العربية حوالي ٦٢٥٠٠ مليون برميل . وقد أصبح عدد الابار المنتجة في البحرين الان ١٨٥ بئرا ، ضمن مساحة امتياز التنقيب الذي يشمل ١٠٠ ألف فدان ، والذي ينتهى أمده بموجب الاتفاقات الخاصة في عام ٢٠٢٤ .

اما الانتاج اليومي الذي سجلته تلك الابار لهذا العام ، فقد بلغ ٧٥٩٦٦٩ ألف برميل يوميا . هذا وكان الانتاج العام للسنة الماضية قد بلغ حوالي ٢٥٥ مليون برميل .

والجدير بالاشارة اليه هنا، هو ان الحكومة البريطانية كانت قد استحصلت من حاكم البحرين ، تعهدات خاصة بعدم منح أي امتياز للتنقيب عن النفط الا بعد موافقتها ، وذلك في الرسائل المتبادلة بين الحاكم المذكور وممثل الحكومة البريطانية في المنطقة ، والتي جرت خلال سنة ١٩١١ وسنة ١٩١٤ .

* * *

أما نفط الكويت ، فترجع بدايات البحث عنه الى عام ١٩١٣ . ويتضح لنا هذا من خلال مضمون الرسالة الجوابية التي بعثها الشيخ مبارك الصباح الى المقيم السياسي البريطاني في الخليج ، يوم السابع والعشرين من تشرين اثناني عام ١٩١٣ ، والتي ألزم نفسه فيها ، بأنه اذا (شرف الاميرال) البريطاني ، شاطيء الكويت ، فانه - أي الشيخ - سيجعل أحد ابنائه في رفقته ، ليكون في خدمته ، وليرابه معدن الوقود في البرقان وغيره ؛ وانه اذا كانت الحكومة البريطانية ترقو الحصول على البترول من هنالك ، فإب الشيخ (لن يمنح الامتياز في هذا الشأن الى أي شخص سوى من تعينه الحكومة البريطانية) .

ومما يجدر ذكره بصدد منطقة البرقان هذه ، هو انها من أهم مصادر النفط في الكويت .

والامتياز الاول الذي منح للتنقيب عن النفط في الكويت يعود الى سنة ١٩٣٤ . وهذا الامتياز يشمل كافة الاراضي الكويتية . كما ان مدته ٧٥ سنة اي انه ينتهي في عام ٢٠٠٩ . غير ان التوقيع على اتفاق مناصفة الارباح والذي تم في عام ١٩٥١ قد مدفي أجل ذلك الامتياز ، فقد اعتبرت المدة السابقة (٧٥) سنة نافذة منذ مطلع كانون الاول لعام ١٩٥١ . وبهذا ستكون نهايته في عام ٢٠٢٦ .

ونفط الكويت الذي عثر على أول بئر له في عام ١٩٣٨ ، هو من حيث التركيب ، أفضل نفط في العالم . ذلك انه ليس من بئر في الكويت يتجاوز عمقه ألفا وخمسمائة متر ، علاوة على انها تمتاز بقلّة التكاليف وبقرّبها من البحر حيث لا يحتاج النفط ، لغرض ايصاله للبحر ، الى تكاليف الضخ .

كما ان أول شحنة تم انتاجها وارسالها الى اوربا ، كانت في حزيران عام ١٩٤٦ . وانتاج هذا العام الذي لم يبلغ اكثر من ٨٠٠

الف طن ، سرعان ما قفز في عام ١٩٥٠ الى (١٧٣٠٠) سبعة عشر مليون طن وثلاثمائة الف طن . وظل انتاج النفط الكويتي في تزايد مستمر حتى بلغ في عام ١٩٦٢ (١٨٠) مليون طن ، وهو الانتاج الذي يوازي انتاج الشرق الاوسط لعام ١٩٥٦ باسره .
* * *

أما فيما يتعلق بامتيازات التنقيب عن النفط في امارات ساحل عمان ، فكلها تعود الى ايام متقاربة من سنة ١٩٢٢ . ففي ١٧ و ٢٢ من شهر شباط لهذا العام تعهد كل من شيخ الشارقة ، ورأس الخيمة ، بأنه في حالة العثور على (منجم للبترول في ارضي ، فأنسي لن اعطي استغلاله للاجانب عدا الشخص الذي تعينه الحكومة البريغانية ٠٠)

كما اعطى كل من شيخ ابو ظبي وعجمان وام القوين ، تعهداته مماثلة ، وذلك في الثالث والرابع والثامن من ايار ١٩٢٢ .
* * *

أما شبه جزيرة قطر ، فإن بداية الحصول على الامتيازات النفطية فيها ، تعود الى سنة ١٩٣٥ . وأمد هذا الاتفاق ، كامتياز الكويت ، هو ٧٥ سنة ، اي انه ينتهي في عام ٢٠١٠ .

وقد اعطت التنقيبات التي بدأت في عام ١٩٣٧ نتائجها الايجابية بعد سنتين من هذا التاريخ ، حيث عثر على النفط في الشاطئ العربي المقابل للبحرين .

ومع أن الحرب العالمية الثانية ، قد عطلت هذا الانتاج ، الا أنه حقق قفزات واسعة بعد ان بوشر العمل به . اذ ارتفع من ٩٦ الف طن في سنة ١٩٤٧ الى ستة ملايين وثمانية وأربعين الف طن في عام ١٩٥٧ . وحسب احصائيات الخبراء ، فإن استخراج نפט قطر ، يعد من اربح العمليات التجارية ، حيث تصل ارباح الشركات منه الى ١٣٠ بالمائة ، في حين تبلغ تلك الارباح في البحرين ٨٠ بالمائة . وتتضح الاهمية البالغة لهذه الارباح بالنسبة للشركات ، فيما اذا قارنا بينها وبين نسب الارباح التي تحصل عليها الشركات العالمية . فباستثناء شركات نפט الشرق الاوسط ، فإن احصائيات الخبراء تدلنا على ان جميع الشركات العالمية الاخرى لا تربح اكثر (١٥٪) .

اهمية الخليج العربي في الاستراتيجيات الاستعمارية الحديثة

لعل من المفيد جدا قبل ان نعرض - بصورة عامة - لاهمية الخليج العربي في حساب الاستراتيجيات الاستعمارية في القرن العشرين ، أن نتعرض الى حيوية مضيق هرمز والجزر الواقعة في مدخله ، ومبلغ اهميتهما في الصراع الاستعماري عبر القرون . فان هذه المنطقة الحساسة من الخليج والتي يبلغ عرضها ٢٦ ميلا بين الساحلين الشرقي والغربي ، إنما تمثل عنق الزجاجة بالنسبة للخليج العربي . وجزر مضيق هرمز ، بحكم وقوعها في هذه المكانة ، تقف مشرفة على حركة المرور في الخليج ، ومتحكمة فيها ايضا .

وقد رأينا في ماضى ، أهمية مسقط في الاستراتيجيات البريطانية خاصة ، ولكن الناظر الى موقعي مسقط وجزر هرمز ، يدرك بلا أدنى شك ، الاهمية الكبرى لهذه الجزر ومضيقها . فهما يشكلان موقعا بارزا جدا وفريدا في الخليج .

فحين عزم الاسكندر المقدوني على احتلال الهند في عام ٣٢٥ قبل الميلاد ، أي قبل حوالي ثلاثة وعشرين قرنا من الان ، أوغز الى قائد اسطوله (نياركورس) باحتلال جزر مضيق هرمز والسيطرة عليها أولا ، بهدف التمكن من السيطرة على مضيقها وحركة المرور فيه . ومن ثم أمره بالشروع في احتلال الهند .

وقد لعبت هذه الجزر ، الدور نفسه ، في نطاق الخليج العربي . فقد كانت كل قوة تفرض سلطانها هناك ، تستطيع أن تتحكم بصورة مطلقة في المجالات السياسية والعسكرية والتجارية . كما ان اية قوة اخرى مجاورة لا تستطيع الافلات من ارادة القوة المسيطرة على هذه الجزر ، والشروط التي تضعها بخصوص التجارة والضرائب المفروضة على السفن المارة عبر المضيق المذكور .

فاذا كانت تلك هي أهمية هذه الجزر ومضيقها ، في الازمان الماضية فإن اهميتها الحاضرة تكون بدون أدنى شك ، اضعاف

ما كانت عليه في السابق • وخصوصا بعد ان أصبحت منقولات
تسفن المارة في هذه المنطقة ، تشكل العناصر الرئيسية والحيوية
جدا في الصناعة وآلات الحرب الاوربية والامريكية •
وبصورة أخص ، فإن تلك المنقولات تعني عنصر الحياة في
أوربا الغربية •

وفي هذا الصدد يؤكد خبراء الاقتصاد والسياسة في مركز
الدراسات الاستراتيجية والدولية في جامعة جورج تاون الامريكية ،
ان ٨٦٪ من صادرات نغط الشرق الاوسط ، تمر في مضيق هرمز
وما يقارب نصف الطاقة التي عليها صناعة العالم واقتصاده وحياته
اليومية ، كذلك • وانه ليس من شك في ان النغط يمثل الجزء
الاعظم والاكبر من مجموع السلع التي تعبر البحار • بحيث أصبحت
حرية حركتها أو التحكم فيها ، مسألة حياة أو موت للعديد من
بلدان العالم واقتصاده وحياته اليومية •

من هنا تتجلى الاهمية الكبرى التي تتمتع بها جزر مضيق
هرمز • وهذه الاهمية تزداد أكثر ، اذا ما وضعنا في حسابنا
مسألة اغلاق هذا المضيق الى جانب اغلاق الممر الحيوي الهام في
قناة السويس • عندئذ كيف يكون التصور لانهايار اقتصاد العالم
الغربي ، وكيف ستكون أبعاد الانقلاب الخطير في الاستراتيجيات
الاستعمارية ؟ •

لاجل الاجابة عن هذا التساؤل ، لابد لنا من ايراد ما قرره
مركز الدراسات المذكور ، من أن الشرق الاوسط سيصدر وحده ،
في أواخر السبعينات ، نحو عشرين مليون برميل يوميا من
النغط • هذا اضافة الى كميات هائلة متزايدة من الكيماويات
البتروولية ، وهي صادرات قد يرتفع نصيب مضيق هرمز منها
الى ٩٢٪ ، فيبلغ مقدار ما يمر فيه من النغط ١٨٥٥ مليون برميل
في اليوم الواحد •

وهذه الارقام الهائلة ، انما تستند في حسابات المركز
المذكور ، الى أن المنطقة تحتوي على احتياطي يفوق احتياطي أية
منطقة اخرى في العالم •

بعد هذا ، نعود الى السؤال : ماذا يحدث لو أغلق المضيق ؟
ومنع مرور الناقلات الضخمة الى اوربا ؟ •
يكفي أن نستمد مدى تأثير ذلك ، من حقيقة الارقام المدرجة

أدناه ، عن مقادير براميل النفط التي تمر سنويا الى دول اوربا وقواتها وكذلك صناعاتها المنتشرة هنا وهناك .

الكمية بملايين البراميل

المنطقة

٣٨٧٢

اوربا الغربية

٣٥٤

افريقيا

٣٦٢

آسيا (غرب بورما)

٤٢٠٩

الشرق الاقصى

١٧٨

الولايات المتحدة

عندئذ ندرك أن ستراتيحية الامبريالية العالمية ، ستنهار حتما ، وأوربا الغربية منها على وجه الخصوص . لاسيما اذا وضعنا في حسابنا ان معظم تلك الكميات ، انما تجهز لتغطية نفقات الحركات العسكرية المجابهة لثورات التحرر العالمية ، كما يحدث في فيتنام ولاوس وكمبوديا مثلا .

ولتدارك تلك الاخطار وتلافي ما يحدثه اغلاق مضيق هرمز من نواتج عكسية تدميرية بالنسبة للاستعمار العالمي ، أوصى مركز الدراسات المذكور في تقريره البالغة صفحاته ١٠٧ صفحات بأشياء مستودعات كبيرة لخزن الوقود في الدول المستهلكة ، مع تطوير مصادر جديدة . كما أوصى بالاحتفاظ بنفوذ كاف لضمان المواصلات الجوية عبر المنطقة ، وخاصة حقوق بريطانيا الجوية . وأوصى كذلك بضرورة تقديم كل مساعدة ممكنة من قبل بريطانيا لتزويد القوات المحلية بالمعدات والتدريب اللازم ، لغرض مجابهة وابعاد ما أسماه خطر المساعدات العسكرية الروسية .

اهمية الخليج العربي :

بعد أن بينا في مستهل هذه الدراسة ، أهمية الخليج التاريخي نأتي الان لنحاول تبين أهميته الحاضرة . ففي هذا القرن ، ومع تطور وتزايد أهمية الطرق الجوية والبحرية والبرية التي تربط قارات آسيا وأفريقيا وأوربا ببعضها الاخر ، نظرا لتعاظم الحاجة الاستعمارية الى الخامات والمعادن المتوفرة في اسيا وأفريقيا ، والتي تشكل عماد الحركة الصناعية والالات الحربية لدول الامبريالية العالمية، فقد تضاغت أهمية الخليج العربي في حساب ستراتيجمات تلك الدول ، عما كانت عليه في السابق .

فبالنسبة لبريطانيا خاصة ، لعل أوضح ما يدلنا على مبلغ تلك الأهمية ، هو ماسجله السياسي البريطاني ريموند اوشبي في كتابه (ملوك الرمال في عمان) الذي يتحدث فيه عن أسباب تشبث بريطانيا بالخليج ، بلدانا وسواحل* اذ يقول :

انه « شريان الحياة الرئيسي بالنسبة لنا * وان اكتشاف النفط ، وتقدم الطيران ، قد أكدا هذه الحقيقة . وسيظل الخليج يسيطر على ستراتيجيتنا الدولية سنين طويلة . فهو - أي الخليج - يتوسط جميع خطوطنا البحرية والجوية الرئيسية الى الشرق ، ويحوي الموانئ والمراكز البحرية ومحطات الوقود لاساطيلنا وبواخرنا وطائراتنا . »

« والدولة التي تستولي على هذا الخليج وعلى ساحل عمان ، تستطيع أن تحكم جزيرة العرب ، والعراق ، وايران ، وأفريقيا . وتستطيع أن تغلق قناة السويس(*) ، وان تقطع خطوط المواصلات الجوية والبحرية الى الهند وأفريقيا . »

« واذا ما قامت في الخليج دولة معادية ، فانها تستطيع ان تدق المسمار الاخير في نعش النفوذ البريطاني بجنوبي البحر الابيض المتوسط كله . »

ان اقرار هذا السياسي البريطاني بتلك المكانة البالغة الأهمية التي يحتلها الخليج العربي ، يؤكد من ناحية اخرى ، المؤرخ الفرنسي جان جاك بيربي ، في تحليله موقف بريطانيا ازاء الخليج وتشبثها فيه ، وذلك في كتابه (جزيرة العرب) اذ يقول : وللاحتفاظ بنفط الخليج والارياح الطائلة التي يدرها عليها ، والتي بها تنقذ نفسها من السقوط والانهياء ، تجد بريطانيا نفسها ملزمة اكثر فأكثر بوجود تقديم المساندة المسلحة لكل من اصداقائها حكام الخليج العربي ، مهما كانت نوعية الاسباب الداعية الى ذلك .

وعلى هذا ، فانها تعتبر ان كل محاولة للقضاء على وجودها ونفوذها هناك ، انما يهدد اكثر مصالحها حيوية . لذا فهي تضع قواتها على استعداد دائم للمخاطرة بكل شيء ، وشن أية حرب مهما

(*) لا بد من التوضيح هنا ان هذا الغلق محدود التأثير على قناة السويس ، وليس غلقا كلياً لها ، لانه ليس للخليج سلطة منع مرور السفن القادمة من افريقيا الى القناة المذكورة .

كانت النتائج ، وذلك لان قطع النفط عنها ، معناه القضاء على وجودها نفسه ، بتعطيل آلتى الحرب والصناعة معا ، والتتبع تشكيلان العنصر المباشر والرئيس فى ذلك البقاء .

وان اقرار ذلك السياسى البريطانى ، ليدلنا كذلك ليس فقط على أن بريطانيا لا تزال تعتبره واحدا من أهم مجالات نفوذها وسيطرتها واستغلالها ، بل ويشير بكل وضوح الى زيادة تشبث الستراتيجيات الاستعمارية كلها بهذه المنطقة الحيوية من العالم ، وبخاصة منها الستراتيجية الامريكية - البريطانية المشتركة فى الخليج ، والتي أخشى ما تخشاه هو زوال نفوذها منه .

ولعل فى مقدمة اسباب ذلك ، هو أن بلدان الخليج تعتبر المصدر الرئيس الذى يمون اوربا الغربية بالنفط . فهو يزود العالم الرأسمالى بأكثر من ثلث حاجته . وقد بلغت الكميات المنتجة من نفط بلدان الخليج خلال العام الماضى (٥٦٠) (*) مليون طن من النفط ، أي ما يزيد بحوالى ٤٠ مليون طن عما استخرج على شاطئ المكسيك ، وبحوالى مرتين عنه فى منطقة حوض الكاريبي ، وثلاث مرات عما استخرج فى شمال أفريقيا .

ولهذا فإن منطقة الخليج العربى هذه ، تسمى فى الغرب «منطقة الجوف المزدوج» لان مياهها واغوار سواحلها ، تنبىء « ببحر من النفط » عملاق بأبعاده - حسبما يقول المستر كيلى ، الاختصاصى البريطانى فى شؤون الشرق العربى ، فى مقال أوردته مجلة الازمنة الحديثة ، التى تورد ايضا « أن بريطانيا قد حصلت وحدها على ما يقرب من مائتي مليون طن من النفط الخام ، وان بريطانيا تستهلك - بصورة حصرية - الكمية المستوردة » .

كما ان الخليج العربى ، يعتبر منطقة الاسترليني الهامة التى تغل منها بريطانيا وحدها اكثر من ألف مليون جنيه . ذلك أن نصف مردود النفط الذى يفترض فيه أن يكون من نصيب بلدان الخليج وميزانياتها ، يبقى جزء منه يتراوح بين الربع والثلث ، فى بريطانيا حيث يودع فى مصارف لندن ، ولا تعرف المبالغ الحقيقية المودعة ، ولكن تقديرات الخبراء تشير الى انها بألاف الملايين من الجنيهات ، وان لهذه الاموال المجمدة ، فضلا كبيرا على

(*) وفى احصائية لعام ١٩٦٨ بلغت هذه الكميات (٥٥٠) مليون طن .

ثبات الاسترليني في الاسواق العالمية ، والمحافظة عليه من التدهور المريع .

والى جانب ذلك ، فإن هناك (المرافق الضرورية لصناعة النفط ، من شركات نقل وتسويق وحفريات وأجهزة اخرى ، والتي حققت أرباحا خيالية للمالكين الذين يشكلون مع شركات التنقيب ، جسما واحدا في معظم الاحيان . وعن هذا الطريق ، تجرى فسي المنطقة أشبع عمليات الاستنزاف والنهب للثروة النفطية) .

ونستطيع من خلال هذا الواقع ، أن نستخلص ان قطاعا ضخما (من عمال الصناعات البتروكيميائية والنقلات في اوربا ، يستفيد مباشرة من هذه الثروة) . كما اننا نستطيع القول بناءا على هذا والحقائق الاخرى التي قررها الخبراء المختصون ، بأن كثيرا من فئات المجتمع الغربى التى تعتمد فى حياتها ومصدر رزقها على ثروة المنطقة ، على استعداد لان تستجيب الى أي نداء تصدره الحكومة للتوجه الى القتال دفاعا عن مصالحها . هذا عدا عن الامسوال البريطانية الموظفة فى المنطقة والتي بلغت ٩٠٠ مليون باون استرليني (*) .

وإذا كانت تلك المعطيات التي يزودنا بها الواقع ، هي بعض معالم الاستراتيجية البريطانية من منظار بريطانيا نفسها ، فإن لهذه الاستراتيجية بعدا آخر ، يكشفه المستر كيللي ايضا ، حيث يقول : ان المحافظة على استمرارية تدفق المدخولات من هذه المنطقة ذات أهمية كبرى ، ليس بالنسبة لبريطانيا وحسب ، ولكن بالنسبة لجميع الاقطار الغربية . ولهذا السبب ، فإن وجود بريطانيا في منطقة الخليج العربي ، ضمانا للغرب « ولمصالح الولايات المتحدة كذلك فعلى سبيل المثال : » ان توقف تدفق النفط العربى في الموانئ العربية على الخليج ، سيوقف امدادات نفطية تبلغ (٢٠٠) مائتى الف برميل في اليوم الواحد للقوات الامريكية المحاربة في جنوب شرقي آسيا» .

وتضيف مجلة الازمنة الحديثة ، لهذه المسألة ايضاها بالقول : انه وفقا لوثق الاحصائيات ، فإن الاحتكارات النفطية الامريكية

(*) ورد ذلك في تصريح دوجلاس هيوم احد رؤساء الوزارات السابقين في بريطانيا .

قد حصلت في عام ١٩٦٨ على أكثر من ثلاثمائة مليون طن من النفط الخام من مجموع ٥٥٠ مليون طن ، •

هذا في الوقت الذي تؤكد فيه المعطيات غير المكتملة تماما عن احتياطي نפט الخليج بأنه يحتوى على ٣٢ مليار طن من الذهب الاسود • كما يؤكد الجيولوجيون بأن من الاسهل على المنقبين اكتشاف مكن جديد للنفط من أن يكتشفوا نبعاً جديداً للمياه العذبة •

بعض المقارنات بين نفط بلدان (*) الخليج ، وبعض دول اخرى

الكويت ونيويورك :

فبالنسبة للكويت التي لا تزيد مساحة أرضها عن واحد من ستة من مساحة ولاية نيويورك ، تبلغ كميات النفط المكتشفة فيها أكثر بمرتين على الأقل ، من مجموع احتياطيات الولايات المتحدة حتى أنه تم اكتشاف النفط تحت أساسات الابنية في الكويت :
العاصمة .

أبو ظبي وأوروبا الغربية :

أما اماره أبو ظبي التي يساوي عدد سكانها واحدا من أصل ٥٥٠ من سكان لندن ، فتحوي أراضيها على سبعة أضعاف النفط الموجود في جميع مكان أوروبا الغربية مجتمعة .

قطر واستراليا :

بينما تعد اماره قطر ، أغنى بست مرات من حيث الرروة النفطية ، من استراليا ، مع ان مساحة الاولى أقل من الثانية بخمس وثلاثين مرة .

الى آخر ما هنالك من مقارنات مشابهة ، حتى ان حسابات الاقتصاديين تقول انه اذا لم يزد استخراج النفط في العالم الرأسمالى عن مليار أو مليار ونصف طن سنويا فى ظروف مشابهة ، فإن احتياطيات الولايات المتحدة الامريكية مثلا ، ستنفد فى غضون ١٢ سنة . فى حين ان احتياطيات الكويت يمكن ان تكفى حوالى

(*) أوردت هذه المقارنات ، مجلة الازمنة الحديثة عن المستر كيلى .

١٠٠ سنة ، واحتياطيات الجزيرة العربية ٨٠ سنة ، وايران ٦٠ سنة ، والعراق ٥٠ سنة ٠٠ الخ .

وهذا يعني ، ان منطقة الخليج على حد قول مجلة انتروبريس الفرنسية « يمكن أن تقوم خلال سنوات كثيرة ، بدور المزود رقم واحد بالنسبة للبلدان الغربية » .

ان المجموعة الامريكية وحدها التي تسحب حوالى ٣٠٠ مليون طن في السنة ، تحقق بفضل ذلك ٩٠٠ مليون دولار من الارباح الصافية .

والجدير بالملاحظة ان الولايات المتحدة بالذات لا تحتاج الى النفط المستورد حيث ترسل معظم نفع الخليج الى اتون الحرب فى شرق اسيا .

وعلى هذا ، فإنه اذا ما انتصرت الثورة العربية فى الخليج واستطاع ان تبسط ارادتها عليه ، عندئذ تستطيع قوى الثورة العربية ان تضع الاستعمار الامريكى بنوع خاص ، وحربة الدائرة فى جنوب شرق اسيا كلها عند نهايتها الرهيبة والمحتومة . كما تستطيع ان تجهز على جثة الاستعمار البريطانى ، المريضة ، فى اسيا بأسرها .

المستقبل السياسي لبلدان الخليج العربي

ان الملامح العامة التي كانت قد رافقت في ماضى عملية غزو فلسطين واحتلالها من قبل الاسرائيليين ، هي نفسها التي تلوح في افق السياسة الاستعمارية المرسومة الان اتجاه الخليج العربي ، وان اختلفت في بعض تفاصيلها عن عملية الغزو الصهيوني لفلسطين . ولكن هذا الاختلاف لا يعدو أن يكون جزئيا لا يمس بشيء الخطوط العريضة لتلك السياسة الغاشمة التي وهب فيها المستعمرون بلدا عربيا لا يملكون فيه شبرا الى من لا حق لهم فيه على الاطلاق . فمن تلك الملامح العامة والخطوط العريضة التي رافقت عملية استعمار فلسطين ، والتي ترتسم في أجواء الخليج العربي وتمارس على أرضه :

- ١ - وجود التسلط الاستعماري البريطاني الذي تجري تحت (رعايته وحمايته) الهجرة المنظمة والواسعة التي تعدها حكومة طهران .
- ٢ - اعلان الحكومة البريطانية عن نيتها لسحب قواتها العسكرية من بلدان الخليج العربي ، وبالذات أبان وجود حزب العمال البريطاني في الحكم .
- ٣ - مطالبة الحكومة الايرانية الصريحة (باستعادة حقها في ملكية) بعض بقاع الخليج العربي ، والتشكيك بعروبة بلدانه ، ودفع الامم المتحدة الى اجراء الاستفتاء على ذلك ، كما حدث في البحرين بالذات حيث أعلنت الحكومة الايرانية عن عائدة البحرين لها ، كما أجبرت الامم المتحدة على اجراء ذلك الاستفتاء . وما تزال سلطات الشاه تدعي ملكيتها لكثير من الجزر العربية الرابضة في مياه الخليج ، كجزيرة أبي موسى الاستراتيجية ، وجزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى ، اللتين لا تقلان أهمية من حيث موقعهما عن جزيرة أبي موسى .

٤ - تلجأ السلطات الإيرانية بحسب ما تهيؤه لها الظروف المتاحة ، الى تثبيت ادعاءاتها الباطلة حول تلك الملكية ، عن طريق القيام بمفاوضات مع الشيوخ والامراء المعنيين ، وغالبا ما تعد هذه السلطات لمفاوضاتها تلك ، أجواء التهديد والوعيد حينما ، والمساومة والاغراء حينما آخر . باستخدامها سياسة الكرم والصدقة واستعمال العصا الغليظة ببراعة . هذا في الوقت الذي ما زالت تجرى فيه عملية تهجير الإيرانيين الى بلدان الخليج العربي .

٥ - ادراك الدوائر السياسية الانجلو-أمريكية وستراتيجيتهما المشتركة في الوطن العربي خاصة ، والشرق الاوسط عامة ، لحقيقة أن انسحاب القوات البريطانية من الخليج العربي ، انما يضع الحكام المحليين ، أمام عواصف الانتفاضات الجماهيرية العارمة والثورات الشعبية التي قد تعم وبشكل واسع بلدان الخليج العربي ، فتستعيد بذلك حقها في الحكم والسيادة الحرة . كما تعيد الى جماهيرها ، حقوقها المشروعة في استثمار ثرواتها الطبيعية بما يعود عليها بالعيش في ظل حكم تقدمي يعمل على قضم قيود التكبيل الاستعماري التي فرضتها بريطانيا على هذه البلدان ، والاتجاه بها الى البناء والاعمار والتصنيع من جهة ، والوقوف في وجه السياسة العدوانية الاثمة التي تمارسها الدول الامبريالية ضد الشعوب المستغلة المستعبدة في آسيا وأفريقيا - من جهة اخرى .

ذلك ان سياسة الامبريالية العالمية - ومعهم حكومة العدوان الايراني - يدركون تماما مدى تأثير اشتعال الثورة في ظفار ، وفي عمان المتاخمة لامارات الساحل العماني السبع ، بوجه خاص ، على بقية بلدان الخليج العربي ؛ في الوقت الذي ما زالت فيه القوات البريطانية جاثمة هناك . كما يدركون حقا كافة الابعاد الحقيقية للعواقب المترتبة على سحب قطعات الاستعمار البريطاني من هذه البلدان . ذلك بأن الوضع المتفجر الان يصبح أكثر قابلية على التفجر وامتداد لهيب الثورة الى اكثر بقاع الخليج العربي تهيؤا للثورة . ومثلما يدرك المستعمرون الانجلو-أمريكان للمخاطر الجسيمة التي تنجم عن حلول مثل هذا المناخ الثوري في أجواء الخليج العربي ، فإنهم يدركون كذلك ، الاخطار الوخيمة التي يولدها هذا المناخ

ذاته ، على الاقطار المتاخمة لبلدان الخليج . اذ أن وقوع هذه البلدان على الجانب الغربي من ايران ، وعند مشرق الجزيرة العربية المتصلق بها التصاقا تاما على امتداد أرضها الشاسعة ، يعني انتقال الجو الساخن الذي تولده الثورة في الخليج ، الى هذين البلدين الخاضعين لمحور السياسة الامريكية . كما يعني ذلك أيضا ، جعل احتمال نشوب الثورة فيهما ، حقيقة مسلما بهما ، قابلة للانفجار بصورة مفاجئة بين يوم وآخر .

لذلك ، فإن احتمالات التحول الثوري كأمرو واقع عقب سحب القطعات العسكرية البريطانية من الخليج ، قد حدث المسؤولين البريطانيين الى التصريح بنواياهم عما أسموه (بملء الفراغ) فقد صرحت المصادر الدبلوماسية في لندن بتاريخ ١٦-٥-١٩٦٧ - أي قبل عدوان الخامس من حزيران بأيام قليلة - بأن (ولسن . رئيس وزراء بريطانيا ، سيبلغ الرئيس الامريكي جونسون عند اجتماعه به في (٢) حزيران ١٩٦٧ أن بريطانيا ستسحب قواتها من منطقة شرقي السويس « أي الخليج العربي » وستتم هذه الخطوة تجنباً لحدوث « فراغ عسكري » في المنطقة ، ومراعاة لانشغال الولايات المتحدة الامريكية في فيتنام) .

على أن المسؤولين في الولايات المتحدة لم يؤثروا الاعلان بأنفسهم بعد تلك المحادثات مباشرة ، عن نواياهم تجاه اقطار الخليج العربي ، وإنما اكتفوا بالايحاز الى حكومة طهران الضالعة في ركابهم لتشير الضجيج من جانبها حول التخوف من حدوث ذلك الفراغ العسكري المزعوم ، الذي يعني بتعبير واضح ومعنى أكثر افصاحا ، نشوء حالة ثورية وثابة وتواقفة الى احلال الارادة الشعبيه محل القوة الغازية التي يشكل رحيلها افراغ المنطقة من ثقل القيود الاستعمارية التي تشدها الى فلك الدائرة الاستعمارية .

غير ان اشتداد عمليات الثوار في ظفار وعمان ، وتوسع نطاق رقعتها بشكل وضع المسؤولين الامريكان في دائرة المخاوف من احتمال امتداد هذه الثورة ، قد أخرج هؤلاء المسؤولين عن كتمان تحركاتهم ازاء الخليج ، وذلك حين صرح وكيل وزير الخارجية الامريكية ، يوجين روستو ، في العشرين من شهر كانون الثاني عام ١٩٦٨ قائلا بـ « أنه يجري في الوقت الحاضر ، اتخاذ الاجراءات اللازمة للمء (الفراغ) ! الذي يتركه انسحاب القوات البريطانية من شرقي

السويس ٠٠ وان الاجراءات التي تتخذ من أجل عقد اتفاق للأمن ،
تم بالتعاون بين الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض الدول الاخرى
في هذه المناطق » .

وتعبير روستو « بعض الدول الاخرى في هذه المناطق » يبدو
مزيجا بين الوضوح والغموض ٠٠ الا أن صحيفة الاوبزرفر البريطانية
قد أفصحت عنه في مقال لها نشرته بتاريخ ١١-٨-١٩٧٠ موضحة
فيه الخطوط العريضة لتلك « الاجراءات اللازمة » ! وذلك في ثلاث
نقاط ، هي كما جاءت في مجلة الهدف البيروتية :

- ١ - حمل المشيخات الصغيرة بساحل الخليج العربي على التغلب
على خلافاتها والانضمام في اتحاد فدرالى .
 - ٢ - حمل امارات ساحل الخليج العربي على الوفاق مع السعودية .
 - ٣ - تشجيع بعض دول المنطقة وايران على تنسيق دفاعهما في منطقة
الخليج العربي حتى تستطيعا الحلول محل بريطانيا .
- ان هذه النقاط الثلاث ، لا تختلف بشيء عما أدلى به يوجين
روستو حين قال بضرورة التأكيد على « قيام تكتلات اقليمية في
المنطقة » وب « أن هناك دولا تهتم بتولى مسؤولية اقرار الامن الاقليمي
لمنطقة الخليج ، ومن بينها ايران وتركيا وباكستان والسعودية
والكويت » لاسيما وان « جميع هذه الدول ما عدا ايران ، قد نفت
اشتراكها بأي حلف اقليمي » . ورغم ذلك ، فإن هذا النفي « لايعني
مطلقا - حسب ما يدل عليه تصريح روستو - ان الاستعمار الانجلو -
امريكي ، قد عدل عن الاستمرار في تنفيذ خطته لملء ما يسمى
بالفراغ » . وبغض النظر عن التسميات ، فإن خططا استعمارية قد
درست وبوشر بتنفيذها فعلا ، بهدف الحفاظ على الوجود الاستعماري
في المنطقة تحت أي شكل غير شكل الاحتلال العسكري المباشر «
الذي بدأ يثير المتاعب الكثيرة والمرهقة للدول الاستعمارية ، مثلما
أصبح وجود هذا النوع من الاحتلال ، حافزا قويا على تفجير
الانتفاضات وأشعال فتيل الثورة » .

أن دارس تلك النقاط الثلاث ، ومجمل المخطط البريطاني
لما سيكون عليه الخليج العربي ، الذي أبلغه السير دوغلاس هيوم
الى مجلس العموم البريطاني بتاريخ ٦ تموز ١٩٧٠ حول هذه
القضايا نفسها ، ليدرك دون أي تردد أن هناك تخطيطا بين بريطانيا
والولايات المتحدة الامريكية ، بشأن اتباع سياسة موحدة تجاه

مستقبل الخليج العربي ، وأنه عهد أمر تنفيذه الى الدول السائرة في ركابهما بالمنطقة . فقد ذكر هيوم : ان « من المهمات الملحة » ! اقامة جو مناسب لتسوية النزاعات المحلية في المنطقة ، والتشاور مع زعماء الخليج حول أفضل السبل التي يمكن لبريطانيا المساهمة فيها ، في الطابع الذي سيتخذ الاستقرار في المنطقة » .

ومما يوضح أمر ذلك المخطط المشترك ، هو ان وزارة الخارجية البريطانية كانت قد أعلنت في ٩ تموز ١٩٧٠ أن السير اليك دوغلاس هيوم سيتوجه الى بروكسل لمقابلة شاه ايران والبحث معه في مسائل تتعلق بالخليج ، وأنها تجري الان بالوسائل الدبلوماسية ، مشاورات مماثلة مع الدول العربية الأخرى في الخليج ، وذلك تنفيذاً لما سبق أن رسمته بريطانيا من مستقبل الخليج ، وما أعلنت عنه بلسان جورج طومسون وزير خارجيتها ، في ١٩-١-١٩٦٧ من « ان سياسة الحكومة البريطانية هي تشجيع التعاون ليس فقط بين هذه الامارات العربية ، وبعضها الآخر ، وانما بينها وبين جاراتها الأكبر منها » أيضاً ، أملاً منه « في أن يؤدي ذلك التعاون في النهاية الى ايجاد نظام بديل للأمن » ! في هذه المنطقة الحساسة من الوطن العربي .

وكما أوضحت الولايات المتحدة الأمريكية أن هوية هذا البديل بدعوتها الى اقامة تكتلات اقليمية تضم « الدول التي تهتم بتولي مسؤولية اقرار الامن الاقليمي لمنطقة الخليج » ، كذلك أكد المسؤولون البريطانيون والمصادر الاعلامية في بريطانيا أن وزير الدولة البريطاني المستر روبرتس قد قدم « اقتراحاً دعا الى اشتراك ايران والسعودية والكويت وامارات الخليج في دفاع مشترك » (*) وذلك خلال الزيارة التي قام بها في كانون الثاني ١٩٦٨ تأكيداً لمباحثاته التي أجراها في زيارة سابقة لايران كانت في تشرين الثاني من عام ١٩٦٧ .

ولكن المعلومات المنقولة عن المصادر الأمريكية الموثوقة « ذكرت بأن الولايات المتحدة تعهدت بأن تحافظ على الاوضاع الراهنة في الخليج ، والا تؤيد ايران في مطالبتها بالخليج » . وان الولايات المتحدة أبلغت ايران والدول العربية المهتمة بشؤون الخليج ، بأن

(*) وقد مر على القارىء قبل قليل ان جميع هذه الدول ما عدا ايران ، قد نفت اشتراكها في هذا المشروع .

أي نزاع سيقوم بين الطرفين ، سيمكن النفوذ الشيوعي من التغلغل الى المنطقة ، وتحويلها الى منطقة اضطرابات ! •

وقد جاء الاعلان عن ان الولايات المتحدة لن تؤيد ايران في مطالبتها بالخليج ، مثيرا لحفيظة الرجعية الايرانية الطامعة في هذه البقعة الاستراتيجية من الوطن العربي • ولذلك ، فقد أجرى الشاه محادثاته بهذا الشأن في أوائل عام ١٩٧٠ مع الرئيس الامريكسي نيكسون • والذي يبدو من خلال التبدل الملموس الذي طرأ على مطالبة ايران بالبحرين ، عقب تلك المباحثات ، هو أنها « قد أدت الى تقويض هذه الخلافات على أساس تقسيم مناطق النفوذ في الخليج العربي والتحالف ضد العدو المشترك المتمثل بحركات التحرر العربي » • كما يدل على التوصل الى مثل هذا الاتفاق كذلك ، هو السكوت المطبق الذي نلاحظه على السياسة الامريكية ازاء مطالبة ايران بجزر أبي موسى وطنب الكبرى والصغرى ، وتهديد الاخيرة باستخدام القوة للاستيلاء على هذه الجزر ؛ هذا بعد ان كانت الولايات تتكلم بلغة جازمة وقاطعة بالألا تؤيد ايران في مطالبتها بالخليج •

ومما يؤكد صحة ذلك ايضا ، هو ما أورده صحيفة (آيندگان) المقربة من الحكم الايراني بتاريخ ٩-١١-١٩٧٠ ، اذ قالت : ان ايجاد قاعدة بحرية وجوية وبرية في جزيرة أبي موسى وجزيرتي طنب الكبرى والصغرى ، سيمكن ايران من مراقبة مدخل المحيط الهندي الى الخليج • وان العدو - أي الثورة العربية - لو أفلح يوما في السيطرة على هذه الجزر ، فإنه سيتمكن من شل حركة تصدير النفط الايراني الذي يعتبر ذا أهمية حياتية بالنسبة لايران •

لذلك ، فقد أعلنت سلطات الشاه عن اعتزامها على « استخدام القوة لتثبيت حقوقها ! في بعض الجزر الواقعة في المدخل الشرقي للخليج » العربي • كما أقرنت اعلانها هذا الذي اعتبرته بمثابة انذار لحكام وأمراء الخليج ، بأنه سيكون في أعقاب قيام الحكومة البريطانية بسحب قطعاتها العسكرية من أقطار الخليج ؛ وانها سوف لن تعترف باتحاد هذه الامارات ، ما لم يعترف امراء وحكام دول الاتحاد بملكية ايران لهذه الجزر •

وأمام حالة التفكك التي تعانها الامة العربية ، وانشغال الدول المتحررة منها في مواجهة العدو الاسرائيلي وسائر المؤامرات

الرجعية ، ومتابعة التواطؤ الاستعماري - الإيراني ، فقد تبادت السلطات الإيرانية في الاعداد لتنفيذ مخططاتها العدوانية وبشكل سافر حين راحت تقوم بمناورات عسكرية واسعة في مياه الخليج بالاشتراك مع القوات البريطانية . فقد أعلنت صحيفة آيندگان الصادرة بتاريخ ١٦-١١-١٩٧٠ عن ان المناورات التي شرعت بها القوات الإيرانية منذ العاشر من الشهر الجاري ، في مياه الخليج ، ما زالت جارية ، وان بواجب القوات البحرية الإيرانية والبريطانية ، ساهمت في هذه المناورات واستعملت خلالها الغاما مغناطيسية وصوتية وميكانيكية .

وأشارت الصحيفة كذلك الى « أن المدمرات التي تقوم منذ أيام بأعمال تكتيكية تحت سطح البحر ، قامت برد الحملات المتتالية التي شنتها طائرات القنص الإيرانية ٠٠ وان وحدة الهجوم بالصواريخ التابعة للبارجة (آرتميس) تشن الهجوم على مدمرة بريطانية ، وعلى طائرة بدون طيار . كما أن هجمات أخرى قد شنت خلال ذلك ، على مدمرات وغواصات بريطانية أيضا . »

ولا يبقى أمامنا الآن سوى احتمالين ، هما اللذان سيتقرر في ضوءهما ما يمكن أن تتخذه السياسة الاستعمارية من منعطفات . وهذان الاحتمالان هما :

- ١ - فشل أو نجاح الجهود المبذولة « لايجاد نظام بديل للأمن » بعد سحب القوات البريطانية ، عن طريق « اقامة تكتلات اقليمية » تأخذ على عاتقها مهمة التصدي لحركة الثورة العربية وابقاء المنطقة سائرة في فلك مصالح الامبريالية العالمية .
- ٢ - الدور الذي تستعد لان تلعبه ايران في الخليج وفقا لما تمليه السياسة الأمريكية في المنطقة ، وبتحريض الصهيونية العالمية ، في ضوء ما ستسفر عنه معارك الثورة العربية مع الاستعمار الصهيوني الاستيطاني في فلسطين وانعكاساتها على حركة التحرر العربي ونموها في بلدان الخليج بوجه خاص .

المصادر :

- ١ - الخليج العربي والعلاقات الدولية - دكتور محمود علي الداود .
- ٢ - الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي - دكتور سيد نوفل .
- ٣ - الموقع الاستراتيجي العربي - هيثم الكيلاني .
- ٤ - الاستعمار في الخليج الفارسي - دكتور صلاح العقاد .
- ٥ - جزيرة العرب - تأليف جان جاك بيربي - ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز .
- ٦ - الصراع على الخليج العربي - سليم طه التكريتي .
- ٧ - القوى البحرية في الخليج العربي في القرن الثامن عشر - دكتور عبدالامير محمد أمين .
- ٨ - سكة حديد بغداد - دكتور لؤي بحري .
- ٩ - أحاديث عن الخليج العربي - دكتور محمود علي الداود .
- ١٠ - البحرين لأولؤة الخليج - محمود بهجة سنان .
- ١١ - مجلة الغد - العدد الثاني - مقال أعده السيد حربي محمد ، عن (الاستراتيجية الانكلوأمريكية في الخليج العربي) .
- ١٢ - الخليج العربي في مدونات المؤرخين البلدانانيين الاقدمين - فؤاد جميل - مجلة سومر ١ و ٢ لسنة ٩٦٦ المجلد الثاني والعشرون .
- ١٣ - كفاح عمان - اصدار مكتب دولة امامة عمان في بغداد .
- ١٤ - المسألة العمانية - اسماعيل البوهلال - الملحق الصحفي في مكتب عمان في بغداد .
- ١٥ - أربعة قرون من تاريخ العراق - تأليف سنتيفن هيمسلي لونكريك - ترجمة جعفر الخياط .
- ١٦ - ملف رقم (١ و ٥) من محفوظات قسم المعلومات (الارشيف) بديوان وزارة الاعلام .
- ١٧ - مجلة الهدف البيروتية ، الاعداد المرقمة (٧٠ و٧١ و٧٢) .

المحتويات

الصفحة

٣	المقدمة
٦	مدخل في اهمية الخليج العربي قديما وحديثا
١٤	تصارع الاطماع الدولية على الخليج العربي ومراحل تغلغل الاستعمار البريطاني فيه
١٨	البصرة بين النفوذ البريطاني والتحرك العثماني المعاكس او بداية التسلسل البريطاني للخليج
٢٦	معاهدات وموائيق التغلغل الاستعماري البريطاني في الخليج العربي
٤١	التنقيب عن نפט الخليج بداياته وامتيازاته وكمياته
٤٥	اهمية الخليج العربي في الاستراتيجيات الاستعمارية الحديثة
٥٢	بعض المقارنات بين نפט بلدان الخليج ببعض دول اخرى
٥٥	المستقبل السياسي لبلدان الخليج العربي
٦١	المصادر
	خارطة الخليج العربي

وزارة الاعلام

سلسلة الكتب الاعلامية

صدر عن هذه السلسلة :

- ١ - الاستثمار المباشر للنفط في العراق
- ٢ - عمان وبعض جزر المحيط الهندي
- ٣ - مؤتمر لجان السلم الآسيوية - العربية
- ٤ - الاحواز المدينة العربية الخالدة
- ٥ - القضية الكردية ٠٠ أصداء الحل السلمي عربيا
- ٦ - المعالم الاساسية لخطة التنمية القومية للسنوات ٧٠ - ١٩٧٤ في العراق
- ٧ - دراسات نفطية .
- ٨ - السجناء العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي (باللغة الانكليزية)
- ٩ - اسرائيل تنتهك حقوق الانسان (باللغة الانكليزية)
- ١٠ - مناقشات مختارة عن فلسطين (باللغة الانكليزية)
- ١١ - مبحث في الراديو الاسرائيلي

وسيصدر :

- ١ - شط العرب نهر عراقي
- ٢ - تاريخ عربستان والوضع الراهن في ايران

1865

1865

1865

1865

1865

1865

1865

1865

1865

1865

1865

1865

1865

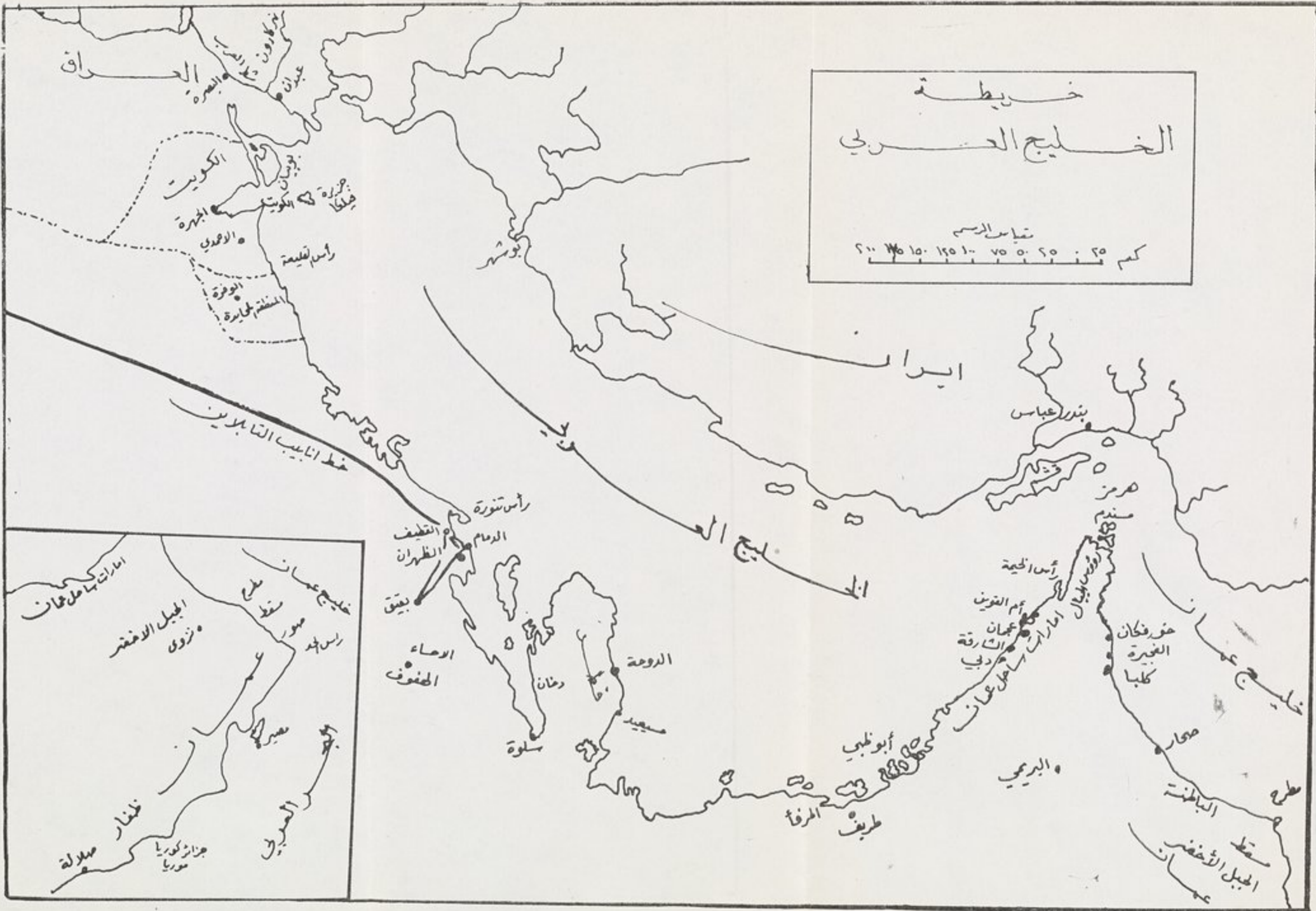
1865

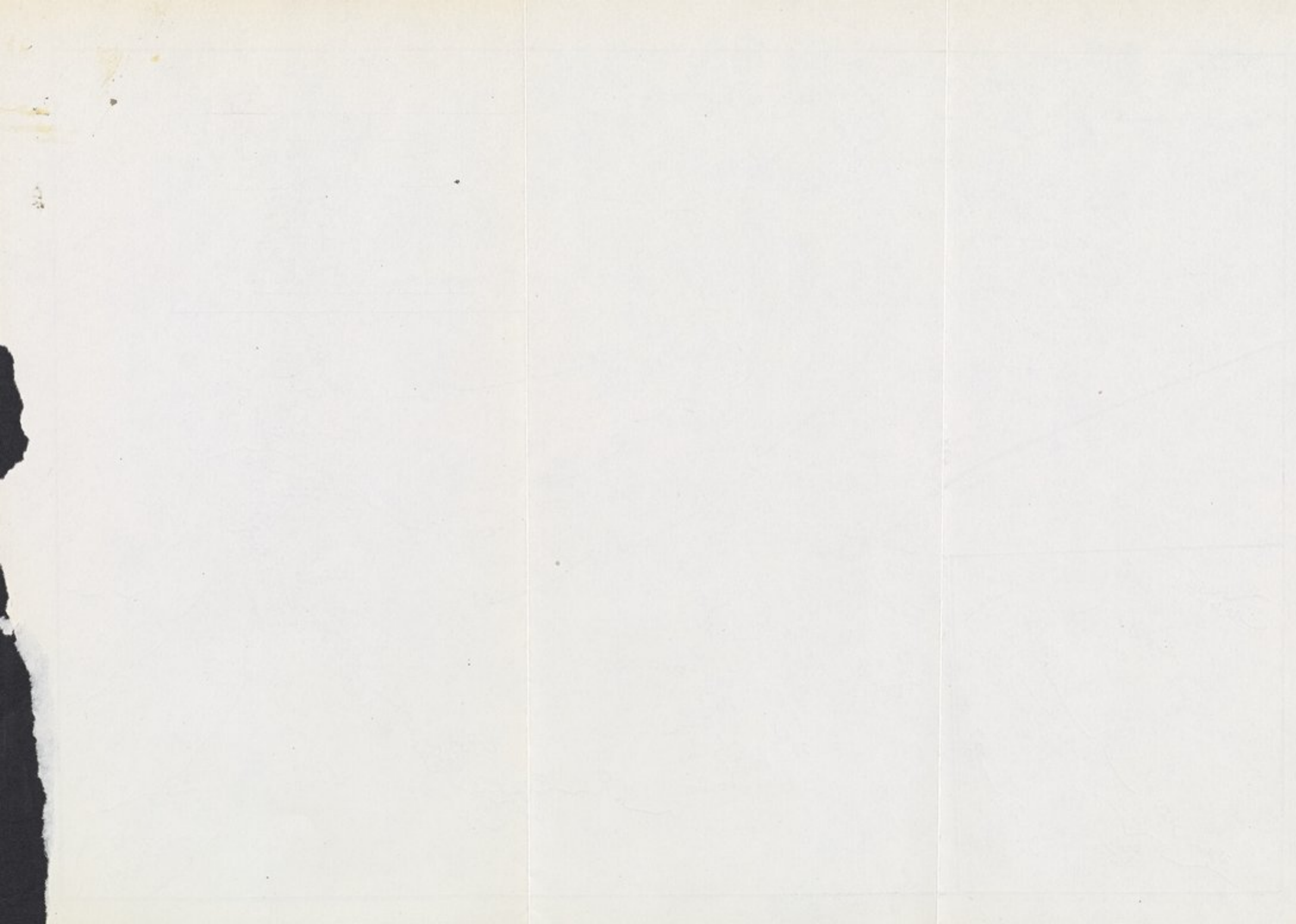
1865


1865

خريطة الخليج العربي

مقياس الرسم
كم ٢٥ ٥٠ ٧٥ ١٠٠ ١٢٥ ١٥٠ ١٧٥ ٢٠٠

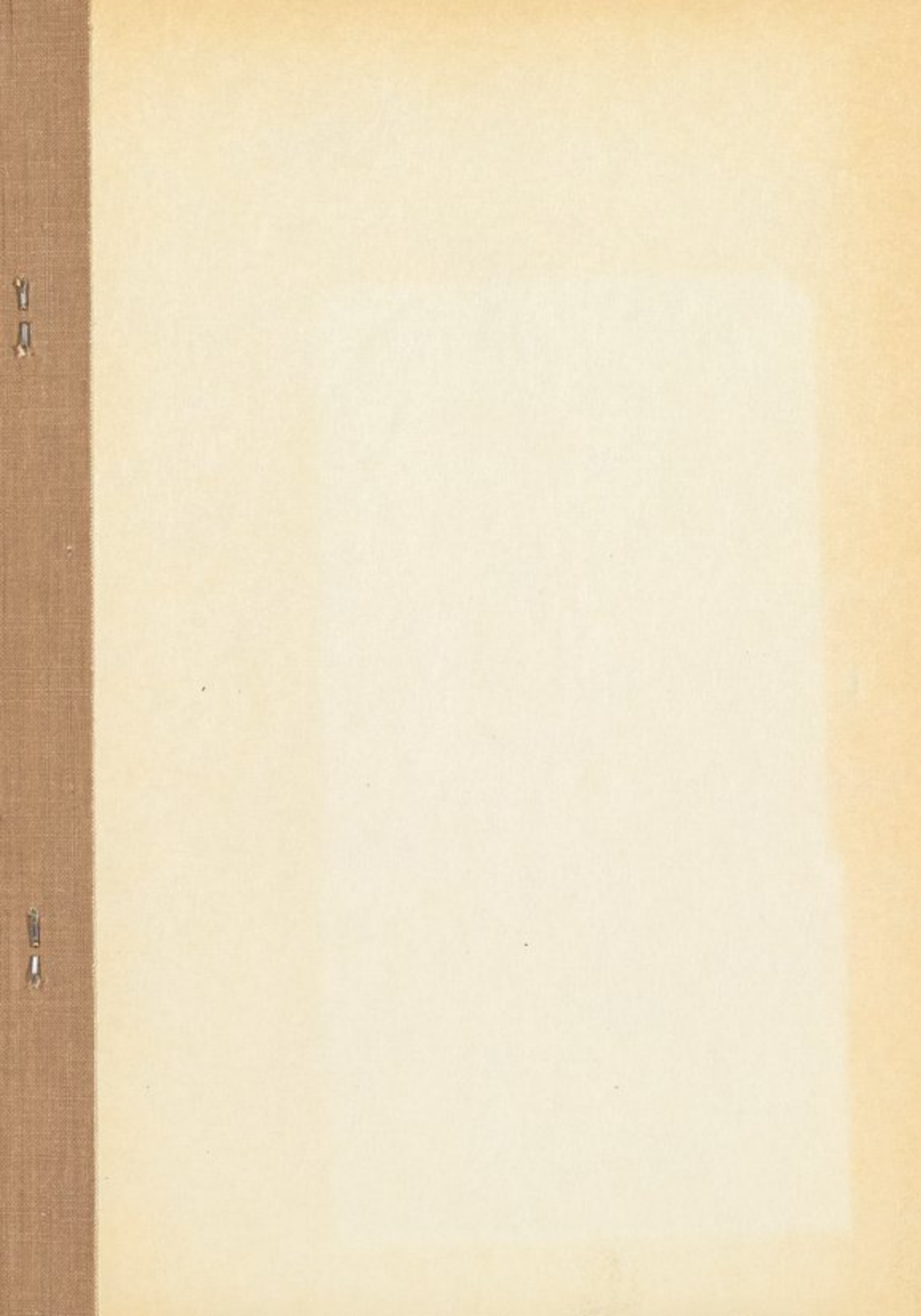






تصميم الغلاف
صادق الصانع

الموسسة القومية للدراسات والبحوث والدراسات
مطبعة الجمهورية



LEHMAN LIBRARY

DS

70

.I7

6

AUG 27 1974

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU68115350

DS70 .I7 no.6

al-Khalij al-Arabi f

6

DS-70-.I7